مداد
مركز دمشق للأبحاث والدراسات
Damascus Center For Research and Studies

دراسات سياسية

المشكلة الكردية:

من سياسات التهجير التركيّة إلى السياسات الإثنيّة الفرنسيّة، وصولاً إلى المشروع الأمريكيّ الصهيونيّ التقسيميّ

د. منير الحمش

آب/أغسطس ٢٠١٩

مداد ...

مؤسسةٌ بحثيةٌ مستقلّة تأسّست عام ٢٠١٥، مقرّها مدينة دمشق، تُعنى بالسياسات العامّة والشؤون الإقليمية والدولية، وقضايا العلوم السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية والعسكرية والأمنية، وذلك بالمعنى المعرفيّ الشّامل (نظريّاً، وتطبيقيّاً)، بالإضافة إلى عنايتها بالدراسات المستقبلية/الاستشرافية، وتركيزها على السياسات والقضايا الرّاهنة، ومتابعة فاعلي السياسة المحلية والإقليمية والدولية، على أساس النّقد والتقييم، واستقصاء التداعيات المحتملة والبدائل والخيارات الممكنة حيالها.

جميع حقوق النشر محفوظة © ٢٠١٩

سورية – دمشق – مزة فيلات غربية – خلف بناء الاتصالات – شارع تشيلي – بناء الحلاق **85**

www.dcrs.sy

info@dcrs.sy

مداد
مركز دمشق للأبحاث والدراسات

المشكلة الكردية

من سياسات التهجير التركيّة إلى السياسات الإثنيّة الفرنسيّة، وصولاً إلى المشروع الأمريكيّ الصهيونيّ التقسيميّ

د. منير الحمش

مركز دمشق للأبحاث والدراسات

مِداد

المحتويات

ملخص تنفيذي.....3
مقدمة.....12
نشوء المشكلة الكردية: تو افق السياسات التركية والفرنسية برعاية دولية.....15
من سيفر (1920) إلى لوزان (1922).....17
تطورات المسألة الكردية في تركيا وتأثيرها في سورية.....22
الهجرات الكبرى إلى سورية وتأثيرها في مجتمع الجزيرة السورية.....24
بروزوسقوط المشروع الفرنسي التقسيمي في الجزيرة.....29
مشروع كردستان التركية، ومشروع الكيان الكردي في الجزيرة.....31
نظرة الفرنسيين الاقتصادية للجزيرة السورية.....34
الأكراد وحركة العصيان.....35
نهاية الحركات الانفصالية والثورة الزراعية وتداعياتها في الجزيرة السورية.....40
مسألة الإحصاء الاستثنائي في الجزيرة.....44
تطور الحركة السياسية الكردية الحديثة.....45
الأكراد في ظل الجمهورية العربية المتحدة وما بعد.....48
أوهام (كردستان الغربية) في ظل انقسامات البارتي.....50
حزب العمال الكردستاني (PKK) و انتقال أوجلان إلى سورية.....54
الدور الأمريكي التقسيمي الجديد والأكراد.....58
خاتمة.....62
المراجع.....65

ملخص تنفيذي

1. فجّرت الحربُ في سوريّة وعليها مشكلاتٍ وأزماتٍ عديدةً يُعَدُّ بعضها رئيساً وأساساً، لكن تُعَدُّ غالبيتها مشكلات فرعيّة وثانوية يمكن التغلب عليها، ويمكن القول بوجهٍ عامٍّ: إنَّ حقيقةً جديدةً من تاريخ سورية الحديث بدأت بالتشكُّل، وسيكون اليوم التالي لوقف إطلاق النار إيذاناً بانطلاق تلك الحقبة.
2. لعلَّ من أهم المشكلات التي أظهرتها تداعيات الحرب، هي "المشكلة الكردية" السورية، وليس هذا يعني أن هذه المشكلة قد تم (تصنيعها) بسبب الحرب، بل إنها موجودة قبل ذلك، وإنما يعني هذا أهمية التوقف عندها بعد أن برزت مجدداً بفعل (المشروع الأمريكي-الصهيوني التقسيمي لسورية).
3. وحتى هذا (المشروع الأمريكي-الصهيوني) ليس جديداً، بل إنَّ ما هو جديد فيه، هو الصفة الأمريكية التي أُعطيت له، فقد كان قبل ذلك (أي بعد الانتداب الفرنسي على سورية، وبخاصّة في ثلاثينيات القرن الماضي) كان هذا المشروع فرنسياً يهدف إلى إقامة (كيان كردي – كلدو آشوري – مع بعض القبائل العربية) تحت الحماية الفرنسية ويدار من قبل حاكم فرنسي. ومنذ بداية الانتداب، كانت فرنسا تريد خلق (كيان) في الجزيرة يميزها عن باقي المناطق السورية، وكان ذلك واضحاً في برقية الرئيس الفرنسي إلى الجنرال (غورو). أما اليوم فإن المشروع يقدم بلبوس أمريكيّ-صهيونيّ وبمباركة أوروبية، ويختلف عمّا سبقه بأنه يتوسع إلى كامل منطقة شرق الفرات وشمال سورية، ويأتي في إطار المشروع الأكبر (مشروع الشرق الأوسط الكبير)، ويترافق مع إقامة قواعد أمريكية ثابتة في أرجاء المنطقة، تحت شعار (مكافحة الإرهاب) وهو يعني مكافحة الوجود العربيّ السوريّ، وكراهية القومية العربية.
4. نشأت (المشكلة الكردية) في تركيا، بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، فقد أسرعت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، إلى اقتسام تركة (الرجل المريض) وترتيب المنطقة وفقاً لمصالحها، فكانت معاهدة (سيفر 1920) التي أجبرت فيها الحكومة العثمانية على القبول بإقامة دولة كردية وأخرى أرمنية على الأراضي التي كانت تحت سيطرة السلطة العثمانية. إلا أن تلاحق الأحداث بعد ذلك، ومقاومة (كمال أتاتورك) لقيام أية دولة غير الدولة التركية، ومع تقدمه على الأرض في مختلف الجبهات يكون قد أسقط مشروعي الدولة الكردية والدولة

الأرمنية، هذا، وبسبب التسويات والتفاهمات مع الدول الكبرى عقد مؤتمر لوزان (1923) الذي نجم عنه توقيع (معاهدة لوزان) التي كرست انحلال الإمبراطورية العثمانية، وأنشأت على أنقاضها نظام (الدولة القومية المستقلة الخاضعة لمدّة انتقالية من الانتداب الأوروبيّ) وأجهضت مشروعي الدولتين الكردية والأرمنية. وأرست هذه المعاهدة قواعد التطور الجيوسياسي لنظام الدول بعد الحقبة العثمانية. وكانت تركيا الحديثة، الرابح الوحيد من معاهدة (لوزان)، إذ تمكنت من إلغاء مفاعيل معاهدة سيفر. وكرّست تقسيم سورية الطبيعية-التاريخية. وحدّدت مصير الشعوب التي كانت تحت الحكم العثماني. كما سمحت هذه المعاهدة لتركيا، بعقد الاتفاقات والتفاهمات مع الدول الأوروبية، وفقاً لمصالحها.

5. وفي حين عَدَّ الاتحاد السوفياتي، حكومة أتاتورك الجديدة في تركيا، حركة تحرر وطني، وسلم معظم الأراضي الأرمنية لحكومة أتاتورك، منهياً بذلك أمل الأرمن في تنفيذ معاهدة سيفر، فقد تمت التفاهمات بين تركيا الأتاتوركية وفرنسا على ترسيم جديد للحدود السورية-التركية، تنازلت فيها فرنسا عن نحو 18 ألف كم² من الأراضي السورية لتركيا، مع الاتفاق على نظام استقلالي ثقافي وإداري خاص للواء اسكندرون مهّد لسلخه عن سورية عام 1939.
6. يعود ظهور مصطلح (كردستان) كمصطلح جغرافي إلى القرن الثاني عشر، (في عهد السلاجقة) واستُخدم بعد ذلك للدلالة على الإمارات الكردية في إيران وتركيا، ومع أن الحدود الجغرافية لكردستان لم تتفق دائماً مع النواحي الإثنيّة، إلا أنه جرى تحديد لخريطة كردستان الجغرافية، أيدته لجنة عصبة الأمم المتحدة عام 1920، وهي تقع بين خطي العرض 34 و40 شمالاً وخطي الطول 38 و48 شرقاً. بمساحة بلغت 410 ألف كلم²، توزعت بين كردستان التركية (165.1 ألف كم²) وهي أكبر الأحجام من حيث المساحة، وكردستان الجنوبية (العراقية 130.3 ألف كم²) وكردستان الشرقية (الإيرانية 114.6 ألف كم²). وقد كان تركز الأكراد الأهم في كردستان التركية. وإذ نسفت (معاهدة لوزان) مشروع الكيان السياسي الكردي في تركيا، فقد منحت (الأقلية الكردية) بعض الحقوق القومية واللغوية، بضمانة دولية، إلا أن الكماليين ساروا على عكس ذلك، واتبعوا سياسة التتريك، وتبين أنَّ كلامهم عن شراكة بين الأتراك والأكراد. إنما هو كلام للاستهلاك، وساروا قدماً على طريق (قومنة) الأتراك والأكراد وسائر العناصر الأخرى، وتتريكهم وفقاً للمبادئ القومية العلمانية للجمهورية التركية الجديدة التي رسم أهدافها ووضع أسس الهوية القومية التركية المنظر القومي التركي (غولك آلب) في كتابة مبادئ التركية (1920) على شكل خطة للكماليين

لإخضاع الأقليات للهوية التركية، وفي مواجهة خطة التتريك والهوية التركية. قامت ثورات عديدة للأكراد، وشكلوا عدداً من الجمعيات ضمّت نواباً ووجهاء وشخصيات كرديّة معروفة من أجل العمل على أسس جديدة، بانتهاج أساليب العصيان والثورة المسلحة، وتبلورت هذه الأساليب عام 1925 بثورة (النورسي) زعيم الطريقة النقشبندية الذي انضم إلى الثورة تحت رايته الخضراء والمصحف لا تحت راية القومية الكردية. وقد استطاعت السلطات الكمالية القضاء على الثورة، وإعدام قادتها والقبض على آخرين وإبعادهم عن مناطق نفوذهم. واستخدمت السلطات الكمالية بعد ذلك أساليب التهجير المنهجي، وعملت على تدمير القوى وقتل الأبرياء بوحشية. وكان ذلك إيذاناً ببدء مرحلة جديدة من الثورات (1925-1938)، التي نجمت عنها هجرات واسعة إلى الجزيرة السورية، ما أدى إلى تعاظم الوجود الكرديّ فيها.

7. وإذا كانت سورية قد تلقت العديد من الهجرات (الأرمنية -السريانية-الكردية)، إلا أنَّ أعظم هذه الهجرات، كانت الهجرات الثالثة (1925-1940) أي التي حصلت زمن الانتداب الفرنسي على خلفية التوافق بين السياسة الأثنية الفرنسية وسياسة القمع والتتريك الكمالية، وتكونت هذه الموجات الأخيرة من قبائل كردية على نحو رئيس ومن السريان العرب والآشوريين، واستقر معظم أفرادها في الجزيرة السورية. وكان أهم ما يميزها هو الهُوية الأثنية المركبة، فقد جاء هؤلاء من أراضٍ سورية وقعت تحت الاحتلال التركيّ (بتوافق أوربيّ- تركيّ) بموجب معاهدة لوزان، وكان يجمعُ بين المجموعات البشرية من العرب (مسلمين ومسيحيين) والأكراد والأرمن واقعٌ من التداخل والتمازج أفرز نموذجاً أثنياً مركباً، ومن نتاج الواقع الجيوسياسي للمنطقة، ومن تفاعلات تاريخية تعود إلى القرن السادس عشر، عندما أصبح إقليم الجزيرة (العليا والمتوسطة والدنيا) أحد أبرز مسارح التاريخ التي اختلطت فيها الصراعات واختلطت الأثنيّات على ذلك النمو المركب. وقد جاءت الهجرة الكبرى الثالثة من تلك المنطقة (وهي الآن جنوب شرق تركيا) وذلك من مصدرين: **الأول** مديني يقوم اقتصاده على التجارة والخدمات، (وهم الماردنل أو الماردلية) نسبة إلى ماردين وما حولها. أما المصدر **الثاني** فهو (ريفي–جبلي) وكان يدعى (طوخلاركي) أو (طوراني) نسبة إلى طور عابدين، وكانت هذه الهجرة مؤلفة من عشائر كردية –سريانية (يعقوبية) أرمنية مختلطة. والمصدر المديني الأول يغلب عليه الطابع السرياني العربي؛ بينما كان أغلب المهاجرين القادمين من جبل الطور وأزخ من العشائر الكردية وهم فقراء وغير متعلمين. وتشكل العشائر (الملية) أقوى وأهم اتحاد عشائر وهي مؤلفة من عشائر كردية وعربية وتركمانية نصف حضرية (تسكن

بين مثلث ديار بكر وماردين وأورفة) ويعكس تشكلها طبيعة التكوين الأثني للعشائر الملية، كما يعكس حالة التمازج الثقافي واللغوي والأثني التي تكونت عبر التاريخ.

من جهة أخرى، يبدو التمازج بين الأكراد والمسيحيين في المنطقة، وتمثل العشائر (الهوبركية) الكردية هذا التمازج، وتعتقد عشائر كردية عديدة بالأصل العربي للأكراد، وإن كان هذا الاعتقاد لا يستند إلى أساس علميّ، إلا أنه يوحي بواقع الانسجام والتداخل بين جميع سكان تلك المناطق. وقد انتقل هذا التداخل والتمازج بين العرب (مسلمين ومسيحيين) والأكراد من جهة، والأكراد والآشوريين والأرمن من جهة أخرى، أقول: انتقل هذا التمازج إلى الجزيرة السورية التي انتقل إليها هؤلاء، وتلقفته السلطات الفرنسية بمشروعها (الكردي –الكرد آشوري –مع بعض القبائل العربية) ضمن مشروعها التقسيمي لسورية الذي التقى مع سياسة التهجير والتتريك التركية الكمالية.

8. نشأ نتيجة هذا التوافقِ بين المشروع الأثني–الفرنسيّ، وسياسة الكماليين في التهجير والتتريك في الجزيرة السورية مجتمعٌ محليٌّ مركّبٌ ومندمجٌ بالسكان الأصليين الذين كانت من بينهم العشائر العربية البدوية والمتحضّرة، وبينما كانت التركيبة الاجتماعية للمهاجرين تتيح إمكانية التكامل الاجتماعيّ بحكم التاريخ والجغرافيا. فإن سياسات الهوية الفرنسية، عملت على تعميق الفوارق عبر (قومنة) الهويات وتسييسها، لاستخدام المجموعات المهاجرة المندفعة ضد الحركة الوطنية في الداخل السوري. ولخدمة المشروع الفرنسي التقسيمي. وهنا لا بدَّ من التنبيه إلى أنَّ الوطنيين السّوريين، اتهموا السلطات الفرنسية، بأنها شجعت على الهجرة إلى الجزيرة السورية، وعملت على (الإكثار من الغرباء) بهدف إضعاف المجتمع السوري، ومع ازدياد الضغط الشعبي بهذا الاتجاه، أوفدت الحكومة وزير المعارف في ذلك الوقت (محمد كرد علي) وهو من مؤرخي الشام ومن الأكراد المندمجين والمتعربين، إلى الجزيرة لدراسة الواقع كما هو، وقد زار كرد علي بالفعل الجزيرة وأعد تقريراً بمشاهدته وملاحظاته في أواخر عام 1931، حذّر فيه من مخاطر الهجرة من تركيا على أمن سورية، واقترح (إسكان المهاجرين... في أماكن بعيدة عن حدود كردستان لئلا تحدث من وجودهم... مشاكل سياسية تؤدي إلى اقتطاع الجزيرة من جسم الدولة السورية...) كما (طرح إعادة توزيع الأرض بشكل عادل ... وانتهاج سياسة اندماجية قومية مبكرة)، وأن (يمتزج الكرد والأرمن بالعرب في القرى الواقعة في أواسط البلاد، لا على حدودها...). وهنا لا بد من الإشارة إلى أنَّ أكراداً كثيرين سكنوا واندمجوا مع العرب السوريين على مدار التاريخ، وكانت لهم في بعض المدن (كدمشق وحلب) أحياء يشكلون فيها غالبية الحي، كما هو الحال في حي الأكراد بدمشق، وقد كان لهم

دور هام في الحركة الوطنية السورية تحت الانتداب وفي المرحلة الوطنية وفي الحركة الناصرية الوحدوية.

9. في إطار السياسة الفرنسيّة الأثنيّة، رعت المفوضيّة الفرنسيّة جمعية (خويبون–الاستقلال الكردية) وهي منظمة قومية كرديّة تركيّة تعمل من أجل تحرير كردستان التركية. وقد نزح زعماؤها وبعض مريديهم إلى الجزيرة السورية بعد قمع حركتهم في تركيا، وكانت رعاية فرنسا لها تستخدم كوسيلة ضغط على تركيا من أجل التوصّل إلى اتفاق الحدود السورية–التركية. ولكن بعد أن تمّ التوصّل إلى هذا الاتفاق، قامت السلطات الفرنسية باعتقال بعضهم وإبعاد بعضهم الآخر إلى السّاحل السوريّ ودمشق. وبعد أن استتب الأمر للفرنسيين أفرجت عن (قادة خويبون)، وقامت بتشجيع التطوّر القوميّ للأكراد في مواجهة التيار القومي العربي. وقد انقسم أعضاء (خويبون) في الجزيرة إلى مجموعتين: **الأولى**، تعمل على تحرير كردستان التركية (يمثلها آل جميل باشا)؛ **والثانية**، اتجهت إلى إقامة كيان كرديّ في الجزيرة السورية (آل بدر خان). وفي عام 1932، نظم أفراد من أكراد المجموعة الثانية، إضافة إلى بعض الشخصيات الكردية والمسيحية (من أعيان الجزيرة) بتشجيع ودفع من الفرنسيين عريضة رفعوها إلى المفوضية الفرنسية، يطالبون فيها بإقامة حكم ذاتيّ (كردي–مسيحي) في الجزيرة تحت الانتداب الفرنسي على غرار (الحكم الذاتي في لواء اسكندرون وجبلي الدروز والعلويين). وفي عام 1933 تشكلت حركة من تحالف ثلاث جهات، بدعم وتوجيه الاستخبارات الفرنسية وهي (عشائر الملية وعشائر الهوبركية وميشيل دوم–سريان كاثوليك)، واستخدمت فرنسا هذا التحالف للضغط في المفاوضات الجارية بين الكتلة الوطنية ووزارة الخارجية الفرنسية، وبتوجيه من الاستخبارات الفرنسيّة عقد حلفاء فرنسا (أنصار الانفصال) مؤتمراً، أعلن التمسك بالعرائض المقدَّمة للمفوضية، معلناً الإضراب العام وعدم استقبال أي موظف سوري. وقد حدث انقسام واستقطاب نتيجة ذلك، إذ عقد بعض القادة الوحدويين العرب والأكراد والمخاتير مؤتمراً أكدوا فيه وحدة البلاد السورية ووحدة شعبها. وأظهرت انتخابات عام 1936 الانقسام والاستقطاب داخل العشائر العربية والكردية، وعملت فرنسا على إسقاط مرشحي الكتلة الوطنية لتبرير خطتها في إنشاء (الكيان الكردي–الكلدو آشوري–البدوي) في الجزيرة السورية. إلا أنَّ موقف الكتلة الوطنية وتطورات الأوضاع الداخلية والإقليمية، أسقطا المشروع التقسيمي الفرنسي، فكانت نهاية حركات الانفصال مع بدء حالة من الاستقرار في الجزيرة السورية، ترافقت مع الاستقلال

وبدء الثورة الزراعية فيها ما أتاح الفرصة، وضمن عودة الحياة السياسيّة في سورية بأكملها إلى انخراط الشعب (بكافة فئاته) في الجزيرة في النشاط الاقتصاديّ والخدميّ الذي كانت ثمرته الأولى (الثورة الزراعية الحديثة)، الأمر الذي أدى إلى اتّساع رقعة الأراضي المزروعة والمستصلحة وإدخال الآليات والتقنيات في الزراعة، وانخراط الجميع في العمل سعياً وراء الثروة والمكانة الاجتماعية. وفي هذا المناخ المنفتح على العمل والإنتاج بدأت تتبلور بعض النشاطات المربية، ومنها التوجُّه الأوروبي للاهتمام بالجزيرة وإمكاناتها الاقتصادية ومواردها الطبيعية، كما ازداد تدفق المهاجرين من تركيا (إفرادياً)، ونشأت عن ذلك مشكلات فرعية (مثل الهويات المزورة).

10. رافق التطورُ الاقتصاديُّ حراكاً سياسياً مختلف التوجّهات (كانعكاس للحركات السياسة في الداخل السوريّ). وظهر الشيوعيون كجهة استقطاب واسعة للأكراد السوريين الذين توزعوا بين الحركة الشيوعية والتنظيم الكردي المدعو بـ(البارتي) الذي عمل على استقطاب الأكراد بعد حل جمعية الخويبون. وكان هناك استقطاب آخر داخل الحركة الكردية يدور حول عدد من الأسئلة، حول مسألة حق تقرير المصير، والحقوق الثقافية. وهل الأكراد شعب أم أقلية في سورية، وهل يعملون كحركة سياسية ثورية أم كجمعية ثقافية، وما صلة الحركة الكردية بالحركة الديمقراطية في سورية؟ وما الموقف من القضايا السياسية والاجتماعية في سورية؟ وهل يفترض بالأكراد الوقوف إلى جانب السلطة في الدولة أم إلى جانب المعارضة؟ وكانت مسألة التعريف الوطنيّ السوريّ (للشعب الكردي في الجزيرة) والموقف من الحركة الكردية في العراق، هما المسألتان الأكثر أهمية في الخلاف داخل الحركة الكردية السورية. وتبلور الانقسام في الإجابة عن تلك الأسئلة، بين ما بات يعرف بـ(اليسار الكردي) الذي قاده عثمان صبري بدعم من البارزاني، والحزب الديمقراطي الكردي (اليميني) برئاسة عبد الحميد درويش بدعم من الطالباني (1967) واستمرت الانقسامات داخل الحركة لتولد المزيد من الأحزاب والتنظيمات السياسية.

11. وكان من أبرز الخلافات الإيديولوجية بين الأكراد السوريين التي أثارت الكثير من الجدل والانقسام، هي مسألة طبيعة الحركة الكردية وموقفها من فكرة (كردستانية) (المناطق الكردية) في سورية، والموقف من الكيان الكردي وانفصاله عن الجسم السوري. والجدير ذكره أنَّ (جمعية خويبون) لا تضع أكراد سورية في إجمالي عدد سكان كردستان، أما (الخرائط الكردية) فتتسع وتضيق حسب مصدرها والمواقف السياسية. وتراوحت

الاتجاهات الفكرية والسياسية داخل الحركة الكردية بجميع أطيافها، بين الدعوة إلى حقوق (الشعب الكردي) السوري بوصفه جزءاً من حقوق الشعب السوريّ، وبين المطالبة بالاعتراف الدستوري بالأكراد كقومية ثانية، وتراوحت الأفكار المطروحة بين اللامركزية الواسعة و(الفدرالية)، وصولاً إلى حق تقرير المصير، وقد تصاعدت حدة المطالبة الكردية مع (الأزمة /الحرب) السورية. ومع التدخلات الخارجية، وانخراط بعض الأكراد بالعمل المسلح بغطاء أمريكي غربي–صهيوني، ضمن مقولات محاربة الإرهاب، حيث تم تزويدهم بالسلاح والمال، فأعلنوا الحكم الذاتيّ والإدارة الذاتيّة في ما سمّوها (المناطق المحررة) وطرحوا مشروعهم الفدرالي بوساطة حملة إعلانية إعلامية واسعة بمساعدة ورعاية وحماية الإعلام الأمريكي الغربي–الصهيوني–الخليجي. وبحماية الطيران الأمريكي ودعم العسكريين الأمريكان والأوربيين والقواعد العسكرية التي أقامها الأمريكيون في تلك المناطق (شرق الفرات وشمال سورية).

12. كانت الحكومة السورية في ثمانينيات القرن الماضي، وفي ظلّ الخلافات السورية التركية، بشأن مياه الفرات ولواء اسكندرون وبعض قضايا الحدود، تدعم حزب العمال الكردستاني (PKK) بزعامة عبد الله أوجلان كحركة وطنية تحررية وبهدف الضغط على تركيا، وقد استطاعت السلطات التركية تطويق أعمال الحزب داخل تركيا واعتقال قادته، ما أدى إلى لجوء أوجلان إلى سورية التي استضافته وقدمت له التسهيلات اللازمة لانطلاق نشاطه من سورية معلناً تحالفه (مع النظام/التقدمي الوطني في سورية). وقد أتاح هذا الأمر له شنّ حرب عصابات منظمة داخل الأراضي التركية. وعمدت السلطات التركية إلى قمع حركة الحزب من جهة والضغط على سورية من جهة ثانية مع تهديدها عسكريّاً. ومع تأزم الأوضاع السورية التركية، تصاعد نشاط الحزب داخل سورية وتصاعدت أيضاً التهديدات التركية وإن عبرت عن استعدادها في مناقشة مسألة المياه، لقاء اعتراف سورية بضم لواء اسكندون والحدّ من دعم حركة (أوجلان)، وإخراجه من سورية، وإغلاق قواعده العسكرية، وقد قطعت تركيا مياه الفرات لمدة شهر عام 1990، الأمر الذي أدى إلى

من أهم نتائج التحالف مع أوجلان في سورية، إحداث نهضة في (الوعي القومي الكردي) واسعة النطاق في الأوساط الكردية، أدت إلى صعود التيارات اليسارية، وإضعاف الأحزاب التقليدية.

انخفاض منسوب مياه بحيرة الأسد وتخفيض إنتاج الكهرباء، وبعد مفاوضات معقدة عام 1992 تم التوصل إلى اتفاق تضمن اتخاذ التدابير تجاه منع العبور غير الشرعي للحدود، واستئناف عمل اللجان الفنية حول مياه الفرات. وقد ماطلت تركيا في تنفيذ الاتفاق، فتصاعدت عمليات حزب العمال وازداد الضغط على سورية، وفي ضوء واقع موازين القوى الإقليمية والدولية، قامت مصر بمسعى وساطة قاد إلى إخراج أوجلان من سورية بالتفاهم معه، وتمخض عن (اتفاق أضنة) عام 1998 بين سورية وتركيا، وفي حين اعتقدت تركيا أنَّ هذا الاتفاقَ انتصارٌ لها، عدّته سورية اتفاقاً أمنياً عادياً.

وكان من أهم نتائج التحالف مع أوجلان في سورية، إحداث نهضة في (الوعي القومي الكردي) واسعة النطاق في الأوساط الكردية، أدت إلى صعود التيارات اليسارية، وإضعاف الأحزاب التقليدية. وإذ طرح (الأبوجيون) مسألة (تركية) أكراد سورية، وإعادتهم إلى تركيا، فقد استمر الحزب بالعمل في سورية تحت اسم (الاتحاد الديمقراطي) كحزب كرديٍّ سوريٍّ، مستنداً إلى القاعدة الشعبية الواسعة التي بناها أوجلان. ثم انخرط الأكراد بالعملية الاحتجاجية التي اندلعت عام 2011، وفي حين التحق بعض القادة الاكراد بالمجلس الوطني الكردي مع ما تسمّى المعارضة السورية، تحول الحزب (الاتحاد الديمقراطي) للعمل العسكري، والانخراط بالعمل السياسي من خلال (الإدارة الذاتية) في الجزيرة السورية، تحت رعاية الولايات المتحدة وبدعم من الغرب والصهيونية وبعض بلدان الخليج، بعد أن تم له الاستيلاء على المؤسسات والمقرات الرسمية.

وقد حقق المجهود الأمريكي للولايات المتحدة قوة محلية تغني عن الاستخدام الكثيف للعسكريين الأمريكيين، كما أوجد لها النواة الأساسية لمشروعها التقسيمي في سورية. وأدى ذلك إلى (خلافات مع تركيا الأطلسية) التي تناهض أي مشروع كردي الطابع في المنطقة المحاذية لحدودها الجنوبية مع سورية. وسورية العربية، ليست ضد القضية الكردية في أراضيها التاريخية (كردستان)، وهي مع الأكراد السوريين كمواطنين سوريين لهم ما لبقية فئات الشعب وعليهم ما عليها. والعروبة التي تؤمن بها سورية، ليست عنصرية ولا فاشية، وهي منفتحة لتتسع لجميع أطياف الشعب، إنها جامعة وليست انعزالية أو منكفئة على ذاتها، وهي حامية للوطنية السورية، وليست عبئاً عليها.

والعروبة في سورية، إذ تؤيد المطالب الاجتماعية والثقافية لمواطنيها من الأكراد، فإنها تؤمن بأن جميع المشاكل المحلية قابلة للنقاش والحوار، فإذا اقتنع مواطنو سورية الأكراد بالتخلي عن المشروع الأمريكي (قبل أن تتخلى عنه أمريكا) كما فعلت فرنسا مع مشروعها التقسيمي الإثني، فإن

أبواب الحوار مفتوحة أمامهم، كباقي فئات الشعب، وتحت سقف الوطن، وانطلاقاً من قاعدة المواطنة الرحبة، والديمقراطية الحقة.

أخيراً... أختم هذا التلخيص بمقولة كارل ماركس:

"التاريخ يعيد نفسه، في المرة الأولى كمأساة، وفي المرة الثانية كمهزلة".

وأُضيف: أما المرة الثالثة (فكارثة) ولا نريد لمواطنينا من الأكراد وغيرهم أن يعيش كارثة أخرى!!

مقدمة

كان ولا يزال من أهم أهداف الحرب في سورية وعليها، إضعاف الدولة، وإثارة الفوضى، وتغذية النزعات ما قبل الوطنية (الإثنية والطائفية والمذهبية والعشائرية والعائلية)، وبالتالي منع قيام دولة وطنية ذات سيادة وقوية.

وقد استُخدم المشروع الأمريكي (بأبعاده الصهيونية والأوروبية والخليجية) لتنفيذ استراتيجيته الإمبريالية التي يمكن تلخيصها بـ:

- القضاء على الدولة السورية، ككيان ودولة وشعب، أو على الأقل إضعافها في مواجهة متطلبات وأهداف المشروع الأمريكي–الصهيوني.
- إنهاء دور الدولة السورية، كدولة مقاومة، مساندة لحقوق الشعب الفلسطيني، وإلغاء الحقوق السورية في الجولان، والقضاء على سيادتها.
- ويأتي ذلك في إطار سياسة أمريكية–أوروبية–صهيونية، هدفها الثابت والمستمر محاربة القومية العربية، والوقوف في وجه الدول العربية التي ترفع شعاراتها، ومنع قيام اقتصاد قوي وجيش قوي، وشعب موحّدٍ وقويٍّ.
- مواجهة التوسع في نفوذ إيران، والحدّ من وجودها. بل العمل على إنهاء الوجود العسكري لإيران وحزب الله.
- استنزاف روسيا، والحيلولة دون تمددها نحو المياه الدافئة –والهدفان الاخيران يتعلقان بأهداف السياسة الأمريكية الإقليمية والدولية، بخاصّة بعد أن أصبحت إيران قوة يحسب حسابها في المنطقة والعالم، وبعد أن تصاعد الدور الروسي على الصعيد العالمي، وبدأ يأخذ مكانه الطبيعي كقوة عالمية ذات قيمة.

وتمثلت الاستراتيجية الأمريكية، خلال (الأزمة/الحرب) السورية في مسارين:

الأول: العمل على أساس ما صنعته مَن تسمّى (المعارضة المعتدلة) وتزويدها بالدعم السياسي والدبلوماسي غير المسبوق، فضلاً عن الدعم المادي والعسكري.

الثاني: التدخل العسكري المباشر، الذي تدرج من القصف الجويّ إلى التدخل البريّ المباشر بدعم الفصائل الإرهابية (بالمستشارين) العسكريين الأمريكان، وصولاً إلى التزويد المباشر، والتبني

العلني لفصيل تم تصنيعه تحت اسم "قوات سوريا الديمقراطية" المشكّلة أساساً من قوات كردية مدعومة ببعض الأفراد من العشائر العربية، لإعطاء هذه القوات الصفة التي يحتاجها المشروع ولا يمكن أن تخفي أغراضه الحقيقية.

هذا، ومع الدعم الأمريكي الجوي الذي قدم للإرهابيين (بخاصة "داعش")، ذلك باستهداف القوات العربية السورية الحكومية، ومع طرح الأكراد لمشروعهم (الفيدرالي) بدأت تنكشف النوايا الحقيقية للمشروع الأمريكي التقسيمي الذي تعمل الولايات المتحدة على تحقيقه شرق سورية، ليكمل المشروع التقسيمي التخريبي الذي بدأته فصائل الإرهاب ويستهدف كامل الأراضي السورية.

هذا، ومع التقدم الذي يحرزه الجيش العربي السوري، مدعوماً بالقوات الرديفة والصديقة، وبالدعم السياسي الذي تقدمه دولٌ عديدة صديقة وحليفة، ومع الهزائم المتلاحقة للتنظيم الإرهابي الأقوى "داعش" ولفصائل القاعدة الأخرى، فإن المشروع الأمريكي التقسيمي يلاقي العقبات والصعوبات التي يأتي في مقدمتها إصرار الشعب السوري على الوقوف في وجه هذا المشروع والتمسك بوحدة سورية، شعباً وجيشاً وأرضاً. هذا، فضلاً عن استمرار دعم الأصدقاء (لا سيما روسيا وإيران)، سياسياً ودبلوماسياً ومعنوياً. إضافة إلى تقديم العون المادي الذي يساعد على صمود الشعب والجيش.

لكن هل هذا يعني وضع نهاية للمشروع الأمريكي التقسيمي؟!

أبداً، لا تزال "قوات سوريا الديمقراطية" تعمل شرق الفرات بدعم أمريكي مباشر، وبتوجيهات ورعاية العسكريين الأمريكان، ولا تزال جيوش بعض الدول الأوروبية، بخاصّة فرنسا، تندفق إلى شمال وشرق سورية، ولا يزال الحل السياسي بعيد المنال، نتيجة المواقف الأمريكية والأوروبية والخليجية، ولا يزال سيف الإرهاب مشرعاً في وجه التقدم نحو الأمن والاستقرار.

تبرز (المشكلة الكرديّة)، كواحدة من المشكلات التي تعترض طريق وحدة الدولة والشعب والأرض. تلك المشكلة التي تستخدمها الولايات المتحدة الآن، لإعاقة المشروع الوطني للدولة والشعب السوري

ومنذ بداية الأحداث (آذار/مارس 2011) بدا واضحاً الدور التركي، في إشعال نار الفتنة، وإشاعة الفوضى والاضطراب تحت أوهام العثمانية الجديدة، وكان واضحاً أيضاً، كيف استخدم

هذا الدّور من أجل دعم (المعارضات السورية) وتمرير الإرهابيين والأسلحة إلى الفصائل الإرهابية. وقد تدرج الدور التركي حتى وصل إلى التدخل العسكري الرسميّ المباشر في شمال سورية بحجة مقاومة وإفشال المشروع الكردي المدعوم أمريكياً الذي يهدد أمنها، وكان على الولايات المتحدة أن تجد الوسيلة للتوفيق بين حليفيها، والجمع بين تركيا (الأطلسية) والأكراد بتوجهاتهم الانفصالية، ولا أعتقد أن ذلك سيكون أمراً مستحيلاً، إلا إذا تم على حساب المشروع الكرديّ، وربما هذا سيكون درساً جديداً لهؤلاء.

إننا نشهد، في هذه المرحلة، إرهاصات التحول من نظام القطبية الواحدة إلى نظام آخر، قد يكون متعدّد الأقطاب، وقد تكون الفوضى التي طالما تمناها وعمل لها الأمريكي والصهيوني والإرهابي على حد سواء. وليس دليلاً على ذلك، سوى استمرار حالة الاستعصاء في النظام العالمي بسبب تعنُّت الولايات المتحدة، وحالة الإنكار التي تمر بها الولايات المتحدة، تلك الحالة التي تكرست مع (ترامب) بقرارات وتوجهات طائشة وغير عقلانية، توحي بالإحباط وعدم الثقة بالمستقبل. الأمر الذي انعكس على الفصائل المسلحة، وما تسمّى (المعارضة المعتدلة) بمواقف التعنت والعناد والمضي في مشروع التدمير الممنهج للوطن السوري، والحيلولة دون الوصول إلى الحلّ السياسيّ الذي يضمن العبور من (الأزمة/الحرب) إلى دولة العدالة والتنمية والمشاركة الشعبية، الدولة المدنية التي تكفل ممارسة المواطن السوري لإنسانيته ومواطنيته بإقامة مجتمع العدالة والمساواة والتكافؤ.

في هذه الأجواء تبرز (المشكلة الكرديّة)، كواحدة من المشكلات التي تعترض طريق وحدة الدولة والشعب والأرض. تلك المشكلة التي تستخدمها الولايات المتحدة الآن، لإعاقة المشروع الوطني للدولة والشعب السوري، ولاستمرار حالة الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار، ولزرع الفتن بين صفوف الشعب الواحد، مستغلة (طموحات) ومطامع بعض القيادات الكردية، من جهة وجهل قطاع واسع من الأكراد بحقيقة ما يجري وخطورة ذلك الذي يجري، على سورية بوجه عام، وعلى الأكراد بوجه خاص. وهذه ليست المرة الأولى التي يقع فيها بعض زعماء الأكراد في الفخ، فقد اعتادوا، كما يبدو، أن يكونوا ضحايا لأهداف الآخرين، وأن يبقوا بمثابة (بندقية للإيجار) تحت وهم تحقيق أمانيهم القومية.

لهذا أجد من الضروري، أن نشخص (المشكلة الكردية) كما هي، من حيث النشأة والأهداف والمصير، قبل الحديث عن المشروع الكردي ذاته.

نشوء المشكلة الكردية: توافق السياسات التركية والفرنسية برعاية دولية

كان الأكراد شأنهم في ذلك شأن باقي الإثنيّات تحت ظل الإمبراطورية العثمانية، يعيشون ويتعايشون مع الفئات الأخرى، وكانوا جنوداً أشداء في الجيش العثماني، استخدمتهم السلطنة في فتوحاتها، وفي قمع التحركات الشعبية، إلى أن استخدمهم كمال أتاتورك، في معرض إقامته للجمهورية التركية الحديثة، في قمع حركات التمرد، وفي تهجير وذبح الأرمن والسريان، وفي حربه ضد اليونان.

ارتبطت (المشكلة الكردية) كباقي مشكلات الإثنيّات التي كانت تحت سيطرة السلطنة العثمانية، بالاستراتيجيات الأوروبية، المنبثقة عن تداعيات الحرب العالمية الأولى (1914-1918). فقد وضعت خطط ما دعته الباحثة الفرنسية نادين بيكودو[1] (تصنيع المصير السياسي للمجتمعات المحلية). وفي مرحلة احتدام الخلافات البريطانية–الفرنسية لدى البحث في تعديل اتفاقية (سايكس –بيكو 1916)، وبخاصّة لدى النظر في مصير الموصل، سعى الفرنسيون إلى تعزيز مطالبهم) بحثِّ الكنائس على توحيد مطالبها أمام مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس بداية عام 1919، وذلك بالمطالبة باسم أرومة إثنية واحدة تحت مصطلح (كلدو–آشوريين) بقيام دولة تضم الكلدان–الآشوريين في منطقتي غرب الموصل والجزيرة السورية تحت الانتداب الفرنسي. إلا أن هذا المشروع عارضته البعثة اليعقوبية السريانية برئاسة المطران إغناطيوس برصوم[2] الذي كان يرفض إطلاق وصف الأقلية على السريان في مواجهة العرب. وقاوم المطران برصوم عملية (قومنة) السريان على أساس الهوية الكلدو-آشورية، وقد واصل خطه هذا بعد انتخابه عام 1933 بطريركاً للسريان الأرثوذكس تحت اسم (أفرام الأول)، وتبلورت السياسة الإثنية الفرنسية، بعد استكمال احتلال فرنسا للجزيرة السورية، من خلال السياسة التي اعتمدها الرئيس الفرنسي (ميليران) وأبلغها إلى الجنرال غورو، في برقية سرية[3] اعتمدت العناصر الآتية:

---

[1] نادين بيكودو، **عشر سنوات هزت الشرق الأوسط**، ترجمة: عبد الهادي عباس (دمشق: دار الأنصار، 1996).

[2] طارق متري، **المسيحيون في المشرق العربي: قراءة في التاريخ المعاصر في المسيحية عبر تاريخها في المشرق**، تحرير: حبيب بدر وسعاد سليم وجوزيف أبو نهرا (بيروت: مجلس كنائس الشرق الأوسط، ط 2، 2002).

[3] برقية الرئيس الفرنسي ميليران إلى الجنرال غورو، في: وجيه كوثراني، بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1980)، ص 216 -218.

- تحقيق (الوفاق مع الأكراد) استناداً إلى التحالف مع عشائر الملّية الكردية في إطار (الاتحاد الملي).
- توطين عناصر كلدانية–آشورية على طول خط الحديد في شرق الفرات.

وطرح (ميليران) في برقيته فكرة (التدخل الحذر في منطقة شرق الفرات) ثم عرض تقدير (إذا كان يجب توجيه هذه المناطق نحو نظام مستقل، أو دمجها مع الاتحاد السوري) وأكد على أنه (مهما يكن، يجب في الوقت الحاضر إقامة تمييز واضح بين هذه المناطق –شرق الفرات– والمناطق السورية)[4] وفي ضوء السياسة الفرنسية المتبعة حيال سورية، فقد تم مع بداية الانتداب (الاحتلال) الفرنسي، إنشاء أربع دويلات في سورية و(لواء اسكندرون) المستقل إدارياً والملحق بحلب، كما أُضيف إلى اللواء كلٌّ من قضاء جسر الشغور ونواحي البسيط والناير وكنسبا.

وقد وضعت خطة (ميليران) الكردية–الكلدو آشورية، في إطار الخطة الأوسع، وهي خطة تجزئة سورية إثنياً، بهدف مسح كل ما يتعلق بالحكم العربي في مرحلة فيصل. وأرسى غورو أعمدة هذه السياسة في الجزيرة السورية بهدف استكمال السيطرة على الشمال السوريّ، وإخماد الثورات المندلعة في أرجاء سورية ضد الفرنسيين المتحالفين مع الكماليين الأتراك؛ ذلك بوساطة ثلاث سياسات تحالفية وهي:

1. السياسة الكلدو آشورية.
2. السياسة الكردية المتمثلة بالتحالف مع العشائر (الملية).
3. السياسة البدوية العربية. وهي الأشد تأثيراً، لأنها تشمل التحالف مع العشائر العربية جنوب سورية وفي البادية وشرق الفرات نحو الشمال.

وقد استخدمت فرنسا تحالفاتها مع بعض العشائر العربية، في تثبيت احتلالها لسورية. ومنذ دخول الجيش الفرنسي إلى دمشق، كما هو الحال في تجنيد كل من (نوري الشعلان) رئيس عشائر العنزة–الرولة، جنوب سورية، و(مجحم بن مهيد) رئيس عشائر العنزة–الفدعان– شمال سورية. وإذ كانَ هناك عداءٌ بين الاثنين، إلا أنَّ المشتركَ بينهما هو الموقفُ المعادي للحكم العربي بدمشق والولاء للفرنسيين في مقابل المال وتكريس زعامتهما العشائرية.

[4] يتوافق ذلك مع ما تفرضه الولايات المتحدة الآن من تمايز وأمر واقع بين غرب وشرق الفرات.

من سيفر (1920) إلى لوزان (1922)

كانت (معاهدة سيفر 1920/8/10) التي أرغمت فيها الدول المنتصرة في الحرب الحكومة العثمانية على توقيعها، قد نصت على إقامة كيان كردي في ولايات ديار بكر ومعمورة العزيز (الازيغ) وبتليس في شرق تركيا وهو ما يقع في إطار (كردستان التركية)، ذلك في مدة ستة أشهر، في صيغة استقلال ذاتي، مع احتمال تأسيس دولة مستقلة بعد سنة واحدة، (وتركت الحدود عائمة).

إلا أنَّ مشروع (كردستان التركية) تحطم على صخرة الممانعة التركية، وتحت ضربات المقاومة الكمالية، كما تحطم مشروع الدولة الأرمنية. ذلك أمام حدثين هامين:

الأول: اجتياح القوات التركية الكمالية أراضي جمهورية يرفان السوفياتية، وتوقيع السوفيات اتفاقية التحالف مع الكماليين الذين عدّهم السوفيات حركة وطنية تحررية، وبموجب هذه الاتفاقية تنازل الاتحاد السوفياتي عن باطوم وفارس، أو ما يعادل ثلثي أرمينيا وفق حدود (معاهدة سيفر)، الأمر الذي أدى إلى اجهاض مشروع الدولة الأرمنية في تركيا.

والحدث الثاني: الانتصارات التي حققها الكماليون على الجبهة اليونانية، وبخاصّة في موقعة (سقاريا –أيلول/سبتمبر 1921)، وقد أدت هذه الانتصارات إلى إنهاء ما منحته معاهدة سيفر لليونان. وقد استكملت الانتصارات ضد اليونان في آب/أغسطس 1922 فقد تم احتلال أزمير وأُجهز على القوات اليونانية في كامل الأناضول.

وأسهمت هذه الانتصارات في إنهاء معاهدة سيفر، حيث استكمل انتصار أتاتورك، بترسيم الحدود السورية–التركية في اتفاق خاص مع الفرنسيين خسرت نتيجته سورية نحو 18 ألف كم^2 من المناطق السورية والتي أكدتها معاهدة سيفر، كما أسفر الاتفاق التركي–الفرنسي على وضع نظام استقلالي ثقافي–إداري خاص للواء اسكندرون، سيمهد هذا الاتفاق لاحقاً لانفصال اللواء عن سورية (عام 1939). والجدير ذكره، أن فريقاً واسعاً من القادة الأكراد والعشائر الكردية انضم إلى جيش الكماليين. بسبب خوفهم من التقدم الأرمني، بتحريض من الكماليين (لمنع الكفار) اليونانيين والأرمن والفرنسيين والبريطانيين من اجتياح وطنهم، كما كان يروّج الكماليون الأتراك.

وعملت الحكومة الكماليّة في الوقت ذاته، على التحالف مع الثورات السورية (ثورة حلب بقيادة هنانو –وثورة الشيخ صالح العلي في جبال العلويين، وثورة الرقة –بوابة الجزيرة) وبهذا يكون

التحالف بين الكماليين والأكراد والثوار السوريين تعبيراً عن تحالف، شعوب المنطقة في مواجهة الاحتلال الأوربي، إلا أنّه كانت للأتراك الكماليين أهدافٌ أخرى، إذ كانوا يريدون من هذه التحالفات دعم قيام دولتهم الجديدة، حيث تمكنوا من تحقيق انتصارات جديدة بهذه التحالفات، واستطاعوا بموجبها، بحلول أواخر عام 1921، السيطرة على ثلثي الأراضي التركية الحالية، مخترقين بذلك معاهدة سيفر، وما إن حققوا ذلك، حتى التفتوا إلى عقد اتفاقيات جديدة بسبب الوقائع الجديدة على الأرض، مع الدول المجاورة (بما فيها فرنسا المنتدبة على سورية). كما أدت الوقائع الجديدة على الأرض إلى دعوة الدول الكبرى إلى مؤتمر جديد للسلام في لوزان (تشرين الثاني/نوفمبر 1922). وقد نتج عن هذا المؤتمر توقيع (معاهدة لوزان) التي رسمت خريطة سياسية جديدة بقوة السلاح، وأوجدت الأساس (القانوني–الشرعي) من منظور القانون الدوليّ للدول الجديدة المستحدثة، بما فيها الجمهورية التركية الجديدة التي قامت على أنقاض مشاريع الكيانات (الكردية والأرمنية واليونانية) ومناطق النفوذ الأوربية، التي أنشأتها (معاهدة سيفر).

نتائج معاهدة لوزان

ولعلَّ أهم نتائج (معاهدة لوزان) أنها كرست انحلال الإمبراطورية العثمانية قانونياً، وأنشأت على أنقاضها نظام (الدولة القومية المستقلة أو الخاضعة لمرحلة انتقالية للانتداب الغربي) وأجهضت مشروعي الدولتين الكردية والأرمنية.

وكما يؤرخ (لمعاهدة وستفاليا 1648) بعد حرب المئة عام في أوروبا ثم حرب الثلاثين عاماً، على أنها أرست قواعد التعامل والعلاقات بين الأقطار الأوربية التي كانت تتكون منها الإمبراطورية الرومانية، وأنها تُعَدُّ (أي معاهدة وستفاليا) بداية ظهور الدولة الحديثة على قاعدة الدولة–الأمة. كذلك يشبه بعض الباحثين معاهدة لوزان من وجوه عديدة بتلك المعاهدة، لأنها حددت التطور الجيو–سياسي لنظام الدول في (الشرق الأوسط) برمته، طوال العقود التالية.

وينظر إلى (معاهدة لوزان) على أنها خاتمة لفصول (المسألة الشرقية) كمشكلة في العلاقات بين الدول العظمى، وإذا كانت جذور هذه المسألة تعود إلى أيام حملة نابليون بونابرت على مصر والشام (1798-1801) فإن السنوات العشر الفاصلة بين اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914) وخلع آخر سلطان عثماني (1922) كانت هي السنوات الأكثر حرجاً في تطور المسألة الشرقية، من زاوية تقرير مصائر الشعوب التي تعيش في هذه المنطقة.

وكانت تركيا الكمالية الرابح الوحيد أو الأساس من (معاهدة لوزان) حيث تمكنت من القضاء على مفاعيل معاهدة سيفر، والقضاء على أحلام الأرمن والأكراد في إقامة دولتهم الخاصة، ونسفت أوهام الآشوريين وكرست تقسيم سورية الطبيعية–التاريخية إلى دول جديدة. وهكذا يمكن القول: إنه مع بداية عملية سقوط الإمبراطورية العثمانية قانونياً وسياسياً، بدأت أيضاً عملية إعادة تشكيل المنطقة العربية وفقاً لمصالح القوى الكبرى لا وفقاً لمصالح شعوب المنطقة، ومنها كانت نشأة المشكلة الكردية، عندما قضت على أحلام الكرد بإقامة (دولتهم العتيدة).

فقد حددت معاهدة لوزان مصير شعوب المنطقة التي كانت تحت الحكم العثماني، وفقاً لمبدأين هما:

1. تحديد وتكريس الحدود السياسية السيادية الدولية.
2. مبدأ الجنسية المرتبطة بـ (هوية) الدولة الجديدة التي أحدثتها المعاهدة، أو نتجت عنها، بحسبانها جنسية بديلة عن الجنسية العثمانية المنهارة، وقد أُضيف إلى هذين المبدأين بند ثالث يتعلق بحقوق ما تسمّى (الأقليات).

وقد اعترفت تركيا (الجديدة) بسقوط سيادتها على الأقاليم العربية (العثمانية السابقة) وتركتها تواجه مصيرها في علاقاتها الجديدة مع الدول الأوربية، فسورية ولبنان وضعتا تحت الانتداب الفرنسي في حين أن فلسطين وشرق الأردن كانتا من نصيب الانتداب البريطاني، والدول التي ترفض المعاهدة، كان مصيرها الإزالة من الوجود، كما حصل مع الملك الحسين بن علي –قائد الثورة العربية، الذي خسر عرشه بسبب رفضه إبرام المعاهدة، نظراً إلى ما تضمنته من إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وكان قبل ذلك قد رفض معاهدة سيفر، ما أدى إلى السماح البريطاني لعبد العزيز آل سعود بضم المملكة الهاشمية (الحجازية) إليه.

اعتمدت معاهدة لوزان في تقرير الجنسية على أساس السكن أو الإقامة في إطار خيارات محددة، لا تأخذ بالحسبان الهوية الثقافية أو اللغوية أو القومية. وبناء على ذلك، فإن رعايا (الدولة العثمانية) المقيمين في الدولة الجديدة يصبحون حكماً رعايا الدولة الجديدة.

لعب الاتفاق بين فرنسا وتركيا، دوراً أساساً في (تصنيع مصير سورية) في ضوء مصالح الطرفين، وكان ذلك نتيجة للمشهد الآتي:

- فرنسا تضع مشروعاً لدولة كردية–كلدوا آشورية مع بعض القبائل العربية في الجزيرة السورية. وتدعم هذا المشروع سياسياً ومادياً، فضلاً عن تقسيم سورية إلى دويلات.
- تركيا تدعم الثورات السورية ضد الانتداب الفرنسي. ولتركيا مطامع على مساحات واسعة من الأراضي السورية التي كانت داخل الحدود التي رسمتها معاهدة سيفر.

إذن، هناك مصلحة لدى الطرفين في إيجاد قاعدة تفاهم، ولو كان ذلك على حساب سورية. فكان هناك اتفاقية أنقرة الأولى بين تركيا وفرنسا التي نصت على تعيين خط الحدود السورية–التركية، إذ تتنازل (فرنسا) لتركيا عن نحو 18 ألف كم² من الأراضي السورية، وفي المقابل تكف تركيا عن دعم الثورات السورية، وتسلم فرنسا باحترام استقلال تركيا، وتتعهد ببذل جهودها في تعزيز استقلال تركيا التام. وقدمت فرنسا دعماً عسكرياً وسياسياً لجهود تركيا في حربها ضد اليونان. في حين أن بريطانيا اعترضت على الاتفاق التركي–الفرنسي، ودعمت اليونان، لكن النتائج النهائية للاتفاق الفرنسي–التركي، هي تقوية النفوذ الفرنسي، وإضعاف نفوذ بريطانيا.

إنَّ معظم الأراضي التي ألحقت بتركيا، وهي كيليكيا والجزيرة العليا، تعدّ تاريخياً أراضيَ سورية، وهي مرتبطة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وبشرياً بسورية الشمالية، لا سيما حلب، ومنها جزءٌ من الولايات التسع الجنوبية من طوروس، والمعروفة بـ(الولايات التسع العربية) كما تدخل هذه الأراضي في مراسلات (حسين–مكماهون) في حدود الدولة العربية.

علماً أنَّ هذه الأراضي العربية السورية التي تنازلت عنها فرنسا لتركيا، تعدّ من وجهة النظر الكردية والأرمنية جزءاً من مشروع (الكيان الكردي الانتقالي إلى الدولة المستقلة) والدولة الأرمنية المستقلة.

وهكذا فقد كرست معاهدة لوزان خط الحدود الجديد بين سورية وتركيا وهو الخط الذي حدده اتفاق أنقرة بين فرنسا وتركيا حيث وافق عليه أيضاً مجلس عصبة الأمم (أيلول/سبتمبر 1923) وبتحديد معاهدة لوزان الحدود للدول المكونة حديثاً على أنقاض الإمبراطورية العثمانية، تكون قد منحت شعوب هذه الدول، جنسية (وطنية) تمثل الرابطة بين الدولة والشعب والأرض، في كيان سياديّ واحد، وأعطت بذلك مفهوماً للجنسية بوصفه مأسسة للهوية والمواطنة، تحل محل الجنسية العثمانية.

واعتمدت معاهدة لوزان في تقرير الجنسية على أساس السكن أو الإقامة في إطار خيارات محددة، لا تأخذ بالحسبان الهوية الثقافية أو اللغوية أو القومية. وبناء على ذلك، فإن رعايا (الدولة العثمانية) المقيمين في الدولة الجديدة يصبحون حكماً رعايا الدولة الجديدة. وهنا يفتح باب الاختيار، فالأشخاص الذين تجاوزوا سن الثامنة عشر، وفقدوا الجنسية العثمانية، واكتسبوا الجنسية الجديدة يحق لهم خلال سنتين أن يختاروا الجنسية التركية. كما أن الأشخاص الذين تجاوزوا الثامنة عشر والذين يختلفون في العنصر عن أكثرية سكان البلاد، فيحق لهم أن يختاروا جنسية إحدى الدول التي تكون أكثرية سكانها من جنسية الشخص الذي يختار، شريطة موافقة الدولة المعنية، وعلى الأشخاص الذين اختاروا جنسية دولة أخرى أن ينقلوا سُكناهم خلال اثني عشر شهراً إلى تلك الدولة.

تطورات المسألة الكردية في تركيا وتأثيرها في سورية

انتهجت الدولة التركية الجديدة، في مواجهة التركيب المعقّد للهُوية في المجال التركي، سياسة التتريك، بهدف صهر جميع الإثنيات التي أصبحت تحت لواء الجمهورية التركية في بوتقة واحدة هي الهوية التركية انطلاقاً من مفهوم الدولة/الأمة على الطريقة الكلاسيكية الأوربية. لكن هذا النهج وتلك السياسات اصطدما بظواهر وديانات وحركات اجتماعية أفرزتها عملية (قومنة) باقي التركيبات الإثنية في تركيا الجديدة وهي ذات نزعات عربية وكردية وأرمنية وسريانية، تعكس التركيبة المعقّدة للمجتمعات التي أصبحت جزءاً من الجمهورية التركية، وبخاصة أنَّ تلك المجموعات القومية لها تاريخ بعيد في الجغرافيا (التركية).

هذا، وبموجب معاهدة لوزان، فإنَّ على الدولة احترام الحقوق الثقافية والإدارية والمحلية للأقليات القومية، في حين يقوم المنطق التوحيدي للدولة التركية الجديدة انطلاقاً من فكرة (دين الناس على دين ملوكهم) وهو هنا القومية التركية التي كانت تعني السير قدماً في سياسة التتريك.

وقد أدى انهيار آمال الأكراد في إقامة دولتهم، وممارسات السلطات التركية، إلى العمل وفق أسس جديدة، بانتهاج أساليب العصيان والثورة المسلحة، وقد تبلورت حركات العصيان والثورة الكردية عام 1925 بثورة (النورسي) وهو زعيم الطريقة النقشبندية الصوفية الذي (اضطر) إلى الانضمام للثورة بعد المضايقات التي تعرض لها هو وجماعته من قبل السلطات التركية. ولم يكن انضمامه للثورة تحت راية القومية الكردية وقادتها المتمركزين في الجبال، بل تحت الراية الخضراء والمصحف.

وقد اتهمت هذه الثورة بالخيانة وتلقي الدعم من بريطانيا، واستطاعت القوات التركية الكمالية إخمادها، وتعليق قادتها (بما فيهم الشيخ الثائر) على أعواد المشانق. وتم القبض على القادة الآخرين وأعدموا أو أُبعدوا عن مناطق نفوذهم.

وقد أدت هذه الثورة إلى تصلب تركيا الكمالية تجاه المطالب الكردية. واستخدمت أساليب التهجير المنهجي وتسوية القرى الكردية بالأرض، وعملت على قتل الأبرياء بوحشية.

وفي المقابل كان ذلك إيذاناً ببدء مرحلة جديدة من الثورات الكردية في الأمد الواقع بين (1925-1938) وكان أكثرها طولاً ثورة آغري 1927-1930 وتعود أهمية هذه الثورة إلى النتائج المؤثرة في الجزيرة السورية بسبب الهجرات التي أدت إلى تعاظم الوجود الكردي في الجزيرة السورية.

الهجرات الكبرى إلى سورية وتأثيرها في مجتمع الجزيرة السورية

شهدت سورية في الأمد الواقع بين (1915-1939) **ثلاث موجات كبرى من الهجرات، الأولى** (1915-1916) حصلت أواخر العهد العثماني نتيجة (دفع) الأرمن إلى الانتقال من موطنهم إلى ولايات أخرى، وقد تحولت هذه العملية إلى مجزرة، لا سيما في ديار بكر. واختلطت هذه الهجرة القسرية بالحرب العالمية الأولى، وتوالت قوافل المهجرين الأرمن إلى حلب، وتم نقلهم إلى بلدات ومدن أخرى، وكان أهمها مدينة دير الزور حيث تم استقبالهم وتأمين احتياجاتهم ووفر لهم متصرف دير الزور جميع وسائل الراحة.

الهجرة الثانية (1922-1924)، وهي تضم العديد من الأرمن والسريان، وتوجه هؤلاء إلى المدن الداخلية ولبنان، وتوجه قسمٌ منهم إلى الولايات المتحدة.

الموجة الثالثة من الهجرات (1925-1940) وقد حدثت في مرحلة الانتداب الفرنسي، على خلفية التوافق بين السياسة الإثنية الفرنسيّة وسياسة القمع والتتريك الكمالية للمسيحيين والأكراد. وتكونت هذه الموجة من عشائر كردية على نحو رئيس ومن السريان والأكراد والآشوريين. واستقر معظم أفراد هذه الموجة في الجزيرة السورية. وكان أهم ما يميزها هو الهوية الإثنية المركبة، وقد كانت معظم المناطق التي انحدرت منها هذه الموجة هي أراضٍ سورية وقعت تحت الاحتلال العثماني ثم التركي (بموجب معاهدة لوزان) وما نجم عنها. وكان يجمعُ بين المجموعات البشرية من العرب (المسلمين والمسيحيين) والأكراد والأرمن واقعٌ من التداخل والتمازج أفرز نموذجاً إثنياً مركباً مختلفاً عن النموذج الفسيفسائي الاستشراقي النمطي، إذ كان نتاج الواقع الجيو–سياسي للمنطقة الذي كان مسرحاً لصراع على مدى قرنين بين القوى الكردية والسلجوقية والبوبهية والحمدانية، كما كان نتاج أكثر عقد الصراع بين الدولة العباسية والأرمن وبيزنطة، فضلاً عن امتداده إلى تاريخ الصراع بين العثمانيين والصفويين الذي أصبح الأكثر تأثيراً في تطور مجريات التاريخ منذ القرن السادس عشر[5].

وهكذا فقد شكل إقليم الجزيرة (العليا والمتوسطة والدنيا) أحد أبرز مسارح التاريخ التي اختلطت فيها الصراعات، واختلطت فيها الإثنيّات على هذا النحو المركب.

[5] للتوسع في هذا الموضوع، يمكن العودة إلى كتاب سيار الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب الحديث** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية 1989)، وبخاصّة ص (325-355).

ومن هنا يأتي تركيزنا على الهجرة الكبرى الثالثة التي انحدرت من تلك المنطقة (الآن تدعى جنوب شرق تركيا). فقد جاءت من مصدرين أساسَيْن هما: المصدر المديني الذي يقوم اقتصاده على التجارة والخدمات؛ والمصدر الريفيّ–الجبليّ الذي يقوم اقتصاده على الزراعة والرعي. ويطلق على جماعات المصدر الأول (الماردنل أو الماردلية) نسبة إلى انحدارهم من مدينة ماردين وما حولها، التي يسكنها خليطٌ من العرب (المسلمين والمسيحيين) وأكراد وأرمن –ويتكلمون العربية والكردية والأرمنية.

أما المصدر الثاني (الريفي–الجبلي) فكان يدعى (طوخلاركي) أو (طوراني) نسبة إلى طور عابدين –وإثنياً كان هذا المصدر مؤلَّفاً من عشائر كردية –سريانية (يعقوبية) أرمنية مختلطة. المصدر الأول المديني يغلب عليه الطابع السرياني العربي (سريان أرثوذكس وكاثوليك وكلدان –وبروتستانت)؛ بينما كان أغلب المهاجرين القادمين من جبل الطور وآزخ فقراء وغير متعلمين.

وشكلت عشائر (الملية) أقوى وأهم اتحاد عشائر في منطقة جنوب شرق الأناضول. وهي مؤلفة من عشائر كردية وعربية وتركمانية، نصف حضرية، تسكن بين مثلث ديار بكر وماردين وأورفة، وكان زعيمها (إبراهيم باشا) يمثل في شخصيته الأبعاد المركبة للاجتماع في الجزيرة العليا (الفراتية) التاريخية، وكان يتكلم ثلاث لغات هي العربية لغة أمه وزوجته، واللغة الكردية وهي لغة آبائه، ولغة الدولة التركية، ما يعكس طبيعة التكوين الإثنيّ للعشائر الملية، كما يعكس حالة التمازج الثقافي واللغوي والإثني التي تكونت عبر التاريخ، ولا سيما مع الدولة المروانية التي دامت قرناً من الزمن (980-1085) وكانت لغتها الرسمية العربية، وشهدت خلالها العوائل الكردية المتحولة إلى الإسلام، حالات من التمازج عن طريق المصاهرة واللغة مع العوائل العربية.

وفي جانب آخر يبدو التمازج بين الأكراد والمسيحيين، إذ إنَّ نسبة كبيرة من الأكراد كانت من المسيحيين، وبقيت فئات منهم مسيحية رغم التحول إلى الإسلام. وتمثل العشائر الهوبركية الكردية بدرجة أساسية هذا التمازج[6]، وتندرج عشيرة المحلمية في سياق العشائر العربية–السريانية–الكردية، فهي تمثل نتاجاً لهذا التمازج[7]. ويعتقد العديد من العشائر الكردية بالأصل العربي للأكراد.

[6] مارك سايكس، **القبائل الكردية في الإمبراطورية العثمانية**، ترجمة: خليل علي مراد (دمشق: دار الزمان، 2007).

[7] يتزعم عشيرة المحلمية آل قدور بك الحاج علي التي تعدّ في نظر السريان عشيرة سريانية عربية تكرّدت. بينما تعدّ نفسها منحدرة من قبائل بني هلال العربية. للتوسع انظر المرجع السابق، ومحمد أمين زكي، **خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن** (القاهرة: مطبعة السعادة، 1939).

ويرى هادي العلوي أنَّ مزاعم الأصل العربي للأكراد ترتبط بأخطاء المنهج القديم لدى المؤرخين العرب، ولا ترتبط بتحيزات لأمة أو دين، فهي تستند إلى (ظنية الرواية) لا إلى (قطعية الدراية)[8].

على أي حال، فقد انتقل هذا التمازج بين العرب (المسلمين والمسيحيين) والأكراد، وبين الأكراد والآشوريين والأرمن، أقول: انتقل هذا التمازج بالهجرات، وبخاصّة منها الثالثة، وتلقته السلطات الفرنسية في الجزيرة السورية بمشروعها الإثني (الكردي–الكلدو آشوري) ضمن مشروعها التقسيمي لسورية الذي التقى مع سياسة التهجير والتتريك التركية الكمالية. وتقع موجات الهجرة الكبرى الثالثة بين عامي 1925 و1939 في إطار ذلك اللقاء أو التفاهم الذي كان قائماً بين الأتراك الكماليين والفرنسيين الذي تمت بلورته في ما دعته **نادين بيكودو** (تصنيع المصير السياسيّ للمجتمعات المحلية)[9].

وفي حين استقر الأكراد المهاجرون في مساحات واسعة من الجزيرة السورية، تحديداً في الشمال، فإن قسماً هاماً من الأرمن استمر بالنزوح نحو المدن الداخلية ولبنان، في حين استقر بعضهم في مدن الجزيرة الرئيسة وبعض القرى، أما السريان الذين وجدوا في الجزيرة السورية استمراراً لسُكناهم السابقة في الجزيرة العليا، فقد استقر غالبيتهم في مدن وقرى الجزيرة السورية وهاجر بعضهم إلى مدن الداخل ولبنان.

لعلَّ ما يلفت في مسألة الهجرات (الكردية–السريانية–الأرمنية–الآشورية) هو الموقف الإيجابيّ، بوجه عام، من قبل الشعب في سورية، ولو أنَّ هذا الموقف اتسم أحياناً بتوترات ناجمة عن الريبة والشك

وقد نشأ نتيجة ذلك في الجزيرة السورية مجتمعٌ مركّبٌ (قومياً ولغوياً ودينياً ومذهبياً) ومندمجٌ بالسكان الأصليين الذين كانت من بينهم العشائر العربية البدوية والمتحضرة، وبينما كانت التركيبة الاجتماعية للمهاجرين تتيح إمكانية التعامل الاجتماعي والاندماج المجتمعي، بحكم التاريخ والجغرافيا، فإن سياسات الهوية الفرنسية عملت على تعميق الفوارق عبر (قومنة) الهويات وتسييسها. وقد شكل الأكراد، بحكم تدفقهم الكثيف بالهجرات المتوالية (وبخاصّة منها الهجرة

[8] هادي العلوي، "أصل الأكراد والإيديولوجيا القومية: الأقليات في العالم العربي"، **المركز العربي للمعلومات**، العدد 10، أيار 1994، ص 14.

[9] نادين بيكودو، **عشر سنوات هزت الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 15.

الثالثة) من الناحية الديمغرافية حجماً كبيراً وفق طبيعته الاجتماعية العشائرية. ولا بد من الإشارة إلى أن بنية هذا المجتمع الكردي المهاجر الجديد، تختلف اختلافاً جذرياً عن بنية المجتمع الكردي السوري التاريخية المندمجة في دورة حياة المجتمع السوري في المدن الداخلية (مثل أكراد دمشق الأيوبيين) وأكراد جبل العلويين، وأكراد جبل كرداغ في عفرين.

ولعلَّ ما يلفت في مسألة الهجرات (الكردية–السريانية–الأرمنية–الآشورية) هو الموقف الإيجابيّ، بوجه عام، من قبل الشعب في سورية، ولو أنَّ هذا الموقف اتسم أحياناً بتوترات ناجمة عن الريبة والشك، أعني التوترات التي خلفها استخدام فرنسا لهذه المجموعات المتدفقة على سورية، ضد الحركة الوطنية، وقد كان الموقف الوطنيّ السوريّ هو ضد السياسة الفرنسية، وليس ضد المجموعات الوافدة.

وقد اتهم الوطنيون السوريون، المفوضية الفرنسية بالعمل (على الإكثار من الغرباء) لإضعاف المجموع السوري، وزاد الضغط الشعبي على الحكومة (برئاسة تاج الدين الحسني) ما اضطرها إلى إيفاد وزير المعارف في ذلك الوقت، محمد كرد علي، وهو من مؤرخي الشام ومن الأكراد المندمجين والمتعربين، إلى الجزيرة لدراسة الواقع كما هو، وقدم تقريره أواخر عام 1931[10]، حذر فيه من مخاطر تركز الهجرة من تركيا، في الجزيرة على أمن سورية، واقترح إسكان المهاجرين (وحددهم بالعناصر الكردية والسريانية والأرمنية واليهودية)، وخصّ منهم بالذكر الأكراد الذين نزلوا عبر الحدود السورية التركية، في أماكن بعيدة عن حدود كردستان لئلا تحدث من وجودهم في المستقبل القريب أو البعيد، مشاكل سياسية تؤدي إلى اقتطاع الجزيرة أو معظمها من جسم الدولة السورية (لأن الأكراد إذا عجزوا اليوم عن تأليف دولتهم، فالأيام كفيلة بأن تنيلهم مطالبهم إذا ظلوا على التناغي بحقهم، والإشادة بقوميتهم). ولاحظ كرد علي بأن المهاجرين يتوطنون على ضفاف دجلة والخابور وجغجغ والبليخ والفرات (يقتطعون من شطوط تلك الأنهار ما يروقهم من المساحات، ولا يبعد أن يجيء يوم تمتلك فيه تلك الشواطئ، مع أن أكثرها ملك الدولة). ولهذا فقد طرح (إعادة توزيع الأرض بشكل عادل، واشتراط قيام الحائزين على الأراضي القريبة من مأخذ الري أن يستصلحوا أراضي بوراً مقابلها). كما أشار إلى انتهاج (سياسة اندماجية دمجية قومية مبكرة) وأنه لا بد من أن

[10] مذكرة محمد كرد علي، وزير المعارف، عن نتائج زيارته التفتيشية في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1931، تجدونها في: **المذكرات** (دمشق: مطبعة الترقي، ج 2، 1948)، ص441. أورد ذلك باروت في كتابه (التكوين الحديث للجزيرة السورية).

يمتزج الكرد والأرمن بالعرب في القرى الواقعة في أواسط البلاد لا على حدودها (اتقاءً لكل عادية تطرأ، ونحن الآن في أول السلم نستطيع التفكير والتقدير).

ولا يبدو أنَّ أحداً في الحكومة السورية حينذاك (أو ما بعد ذلك) قد قرأ واستوعب تقرير كرد علي، أو أنه حاول التفكير في ما حذر منه في ذلك الوقت.

بروزوسقوط المشروع الفرنسي التقسيمي في الجزيرة

منذ استكمال احتلال فرنسا للجزيرة السورية 1926، وحتى جلاء قواتها الكامل عن سورية، جرت مياه كثيرة في أنهار دجلة والفرات والخابور وجغجغ والبليخ. ومن يستعرض أحداث تلك المرحلة، ويَعِشْ المرحلة الحالية بما في ذلك من أحداث ومشاريع ومؤامرات ونضالات وأفكار، يشعر بالمرارة والإحباط والحزن، ألهذه الدرجة وصلت بنا الأمور؟ إلى هذا الحدّ ونحن صاغرون؟ لماذا لا نتعلم ولا نتعظ ولا نستفيد من تجاربنا؟ كيف لنا أن نقع في مطبات وعقبات المرة بعد الأخرى؟

يهدف المشروع الفرنسي التقسيمي الذي عملت عليه فرنسا منذ عام 1920 إلى تأسيس (كيانات إثنيّة محلية كردية – كلدو آشورية – مع بعض القبائل العربية)، وقد وجدنا هذا الأمرُ صريحاً في مراسلات الرئيس الفرنسي (ميليران) مع الجنرال غورو، وقد كان هذا المشروع يشمل الجزيرة الفراتية السورية الوسطى كلها وأجزاء من الجزيرة العليا (التركية بعد ذلك). إلا أنَّ هذا المشروع الذي كان يشمل إقامة دولة أرمنية، وأخرى كردية، وفقاً لمعاهدة سيفر، سقط منه هذا الجانب بعد اتفاق فرنسا مع تركيا، حيث تنازلت (فرنسا) في هذا الاتفاق عن الأراضي السورية التي كان يؤمل إقامة الكيانين الكردي والأرمني فيها. لكن فرنسا، وبعد أن استقر لها الأمر في الجزيرة السورية، عادت إلى اللعب على وتيرة التركيبة الإثنيّة والطائفية والمذهبية، مستخدمة في ذلك الإغراءات المالية، والوعود الخلبية، بما في ذلك توزيع المناصب الإدارية والعسكرية، وعلى طريقة (فرّق تسد) دخلت في صميم الخلافات العشائرية (العربية والكردية) وإلى التلاعب في الانتماءات الطائفية، وبخاصّة في أوساط المسيحيين (السريان والأرمن)، كما استخدمت مسألة الهجرة (الأرمنية والكردية والسريانية) لتطرح من جديد، مشروعها في إقامة كيان كردي – كلدو آشوري – مع بعض القبائل العربية. وعلى صعيد عملي أقامت فرنسا أحزمة أمنية إدارية على طول الحدود السورية-التركية، للفصل بين سورية وتركيا من جهة، ولتكون هذه الأحزمة قابلة لاستقبال موجات جديدة من اللاجئين من جهة ثانية. وعلى هذا الأساس أسست في عام 1922 كيانين إداريين شبه مستقلين ذاتياً في كل من جرابلس وعفرين. ثم أنشأت كياناً إثنيّاً ثالثاً مستقلاً إدارياً في الجزيرة بين عامي 1930 و1932. وغطت هذه العملية بتحريض بعض الأهالي وإغرائهم لتقديم عرائض تطالب بالاستقلال المحلي في ظل السلطة الفرنسية. وجاءت هذه العرائض تحت عنوان المطالبة بمنح الحكم الذاتيّ في المناطق ذات الأكثرية الكردية، وربط (وظيفة) هذا الحكم بدعم السلطات الفرنسية في مواجهة توجهات القوميين العرب. وتتضمن المطالب اعتماد اللغة الكردية، وأن يكون جميع الموظفين الحكوميين من الأكراد، وتشكيل جيش من

الأكراد لحماية الحدود مع تركيا، كما طالبت العرائض بأن تساعد السلطة الفرنسية على استيطان الأكراد في منطقة الحسكة (ليباشروا أعمال الزراعة وتربية الماشية فيها).

وفي إطار السياسة الفرنسية الإثنيّة، رعت المفوضية الفرنسية إعادة تشكيل جمعية (خويبون الاستقلال الكردية) وهي أول منظمة قومية كردية تركية حديثة تعمل من أجل تحرير كردستان التركية.

وقد دعمت المفوضية الفرنسية تشكيل التحالف الكردي-الأرمني، بحسبانه نوعاً من التحالف الكردي-المسيحي، كورقة احتياط، يمكن استخدامها ضد الأتراك في حال عدم التوصل إلى اتفاق بشأن المشكلات الحدودية. وبعد التوصل إلى الاتفاق التركي-الفرنسي، قامت السلطات الفرنسية باعتقال بعض قادة جمعية (خويبون) وإبعادهم إلى الساحل السوري ودمشق، تنفيذاً لهذا الاتفاق الذي ينص على عدم السماح لأعمال (الشقاوة) على طرفي الحدود، وإبعاد القائمين عليها عن تلك المناطق.

لكن السلطات الفرنسية، وبعد أن استتب لها الأمر، أخرجت عن قادة خويبون في دمشق، وقامت بتشجيع التطور القومي للأكراد في مواجهة التيار القومي العربي، وبرزت في هذه المرحلة ثلاثة إجراءات في هذا الاتجاه، وهي: السماح بإصدار مجلة كردية تحت اسم (هاوار) وقد صدر العدد الأول منها في دمشق 1932/5/15 واستمرت بالصدور حتى 1943/8/15. والإجراء الثاني إنشاء (الجمعية الخيرية الكردية الكبرى) في الجزيرة، أما الإجراء الثالث فهو اعتماد الأبجدية اللاتينية للغة الكردية (الكرمانجية)[11].

[11] الكرمابخية هي اللهجة الشمالية التي يتحدث بها أكراد شمال وغرب أرومية وأرمينيا وتركيا وسورية وأكراد منطقة باهدينان في الموصل، بينما يتحدث باقي الأكراد في الجنوب اللهجة الجنوبية. وبينما اللهجة الشمالية لا تنقسم إلى لهجات ثانوية، فإن اللهجة الجنوبية لها لهجات ثانوية متنوعة.

مشروع كردستان التركية، ومشروع الكيان الكردي في الجزيرة

انقسم أعضاء (خويبون) إلى مجموعتين: **الأولى** تعمل على تحرير (كردستان التركية) ويمثلها آل جميل باشا؛ **والثانية** التي تسرب إليها اليأس من إقامة كردستان التركية، واتجهت إلى العمل على إقامة كيان كردي في الجزيرة، ويتزعم هذا الاتجاه آل بدرخان.

وفي حزيران عام 1932، نظّم كل من (كاميران بدرخان، حاجو آغا، محمود إبراهيم باشا الملى) أعضاء قيادة خويبون عريضة تضمنت مطالبة أكثر من مئة شخصية (كردية-مسيحية) من (أعيان الجزيرة!!) رفعوها إلى المفوضية الفرنسية يطالبون فيها إقامة حكم ذاتي (مسيحي كردي) في الجزيرة تحت الانتداب الفرنسي، على غرار نُظُم الحكم الذاتي التي شكلها الفرنسيون في لواء اسكندرون، وجبلي الدروز والعلويين.

وقد عارض هذا التوجُّه جناح قدري باشا، الذي كان ينادي بكردستان التركية، ويعلن أن الأكراد ضيوف على سورية، وإلى جانب عوامل أخرى، تسرب التصريح في (خويبون) التي بدا أنَّ البدرخانيين يريدون استقلالها لإقامة إمارتهم. وانتهى الصراع داخل (خويبون) بفصل كاميران بدرخان (1932). وكان ذلك بداية تفكك (الجمعية الخيرية الكردية) في الجزيرة الذي أسهم فيه الصّراع بين آل جميل باشا والهوبركيين بقيادة آل حاجو آغا، وهو يعكس الصراع بين (البيكوات – الديار بكريين) من سكان المدن و (الأغوات) الهوبركيين – الجبليين.

وفي عام 1932، تشكلت حركة من تحالف ثلاث جهات، هي عشائر الملية (الكردية – العربية بزعامة محمود إبراهيم الملى، وعشائر الهوبركية بزعامة حاجو آغا، وميشيل دوم "سريان كاثوليك")[12].

وقد استخدم هذا التحالف، من قبل الفرنسيين، للضغط في المفاوضات بين الكتلة الوطنية السورية ووزارة الخارجية الفرنسية التي بدأت في 1936/4/4. فقد غذت الاستخبارات الفرنسية الاستقطاب بين الاستقلاليين والانفصاليين، واستخدمت الاستخبارات الفرنسية ما لديها من عرائض وتحالفات للضغط باتجاه تدعيم التوجهات الانفصالية. وتم عقد مؤتمر عام لأنصار

[12] ميشيل دوم، سريان كاثوليك من ماردين، وصل الجزيرة عام 1923 مع الجيش الفرنسي وكان يعمل مترجماً، وكان مع الحملة الفرنسية التي احتلت القامشلي عام 1926. وغدا بفضل خدماته للفرنسيين ملاكاً كبيراً، وعيّن رئيساً لبلدية القامشلي.

الانفصال قرر التمسك بالمضابط المقدمة للمفوضية ولوزارة الخارجية الفرنسية، وأعلن المؤتمر الذي عقد قبل تسعة أيام من اختتام المفاوضات، عن إضراب عام، ورفض استقبال أي موظف سوري.

وفي اليوم نفسه، عُقد مؤتمر آخر في المقابل في قرية زنود، بالقرب من القامشلي، ضمّ بعض قادة الوحدويين العرب والأكراد والمخاتير برئاسة (دهام الهادي) رئيس عشيرة شمر الخرصة، ورئيس الكتلة الوطنية في الجزيرة.

فضلاً عن هذا الانقسام والاستقطاب، فقد عملت فرنسا على إحداث انقسامات أخرى، داخل العشائر العربية والكردية، وداخل المسيحيين السريان (بين كاثوليك وأرثوذوكس) واستخدمت توزيع الأراضي وسيلة لاستقطاب المهاجرين وتمييزهم عن السكان الأصليين، (والسعي بكل الوسائل للتفريق بين هؤلاء وأولئك. فظهر الموظفون الفرنسيون بمظهر الحامي للمهاجرين والمنعم عليهم، ومنحوا زعماءهم كثيراً من الأراضي التي كان يزرعها السكان الأصليون)[13] في إطار جعل الأرض (لعبة سياسية).

وأظهرت انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 1936، على نحو بارز، الانقسامات داخل العشائر العربية والكردية وكذلك داخل الطوائف الدينية، فقد تشكلت قائمة (الكتلة الوطنية) بقيادة دهام الهادي، وقائمة في مقابلها بقيادة حاجو آغا (وهي القائمة الانتدابية) وضمت الكتلتان عناصر من مختلف الانتماءات العشائرية الإثنيّة والدينية، وقد عملت استخبارات المفوضية الفرنسية بلا كلل من أجل إسقاط مرشحي الكتلة الوطنية، وقد نجحت في ذلك، وكانت حريصة على ذلك لتبرير خطتها في إنشاء (الكيان الكردي – الكلدو آشوري – البدوي) في الجزيرة السورية، ومن الطبيعي فقد رفض الوطنيون نتائج الانتخابات واتهموا السلطات الفرنسية والمحافظ بتزويرها، وتقدموا بطعون رسمية إلى المجلس النيابي، كما تلقى المجلس عرائض عديدة بعضها يؤيد نتائج الانتخابات وبعضها يعارضها، ما يعكس حالة الاستقطاب السياسي في الجزيرة.

في هذه الأجواء، عينت الحكومة المركزية الوطنية (كانون الأول/ديسمبر 1937) الأمير بهجت الشهابي (نقيب المحامين بدمشق) محافظاً للجزيرة بدلاً عن المحافظ المتهم بتزوير الانتخابات، وكان

[13] خالد بكداش، "ماذا في الجزيرة؟"، صورة المذكرة التي رفعها إلى الحكومة السورية والمفوضية العليا للجمهورية الفرنسية في سورية ولبنان ووزارة الخارجية الفرنسية في باريس، ص 9.

الشهابي يحمل مشروعاً لتطهير الإدارة من العناصر المحسوبة على الانفصاليين والفرنسيين، واستبدالهم بعناصر وحدوية.

وفي نيسان/أبريل 1937، صدّق المجلس النيابي على صحة الانتخاب بالأكثرية، فكان ذلك إيذاناً بمرحلة جديدة من تفاقم الانقسام والاستقطاب. وسعت الاستخبارات الفرنسية لاستخدام ذلك بإثارة حالة عصيان ضد الحكومة الوطنية وضد المفوضية الفرنسية على حد سواء[14].

[14] وقد احتدمت الانقسامات داخل الحكومة الفرنسية (بسبب المعاهدة الفرنسية-السورية) ولأسباب الخلافات الفرنسية الداخلية التي أدت إلى سقوط الحكومة التي كان الحزب الشيوعي الفرنسي أحد أطرافها، وحلّت محلها حكومة تضم أنصاراً وأعداء أقوياء للمعاهدة.

نظرة الفرنسيين الاقتصادية للجزيرة السورية

نظر الفرنسيون، منذ البداية، إلى الجزيرة السورية، كونها مكمناً نفطياً واعداً ومحتملاً، وله دور مؤثّر في تقرير المواقف السياسية الفرنسية، بخاصّة بعد إحساسهم (بالغبن) الناجم عن تسوية مشكلة الموصل بين كليمنصو ولويد جورج[15].

وكانت احتمالات اكتشاف النفط القابل للاستثمار في الشمال الشرقي من الجزيرة السورية، أحد أسباب الخلاف الفرنسي-التركي على ترسيم الحدود بحيث تأخر هذا الترسيم حتى عام 1929. وهذا ما يفسر موقف شركة نفط الجزيرة (وهي شركة فرنسية) في محاولتها الضغط على الحكومة الفرنسية لعدم إبرام المعاهدة دون التوقيع على الملحق الخاص باستثمار النفط.

[15] حصلت فرنسا على 25% من نفط الموصل مقابل تنازلها عن الموصل لبريطانيا، هكذا نُباع ونُشترى من قبل الآخرين الذين يتوزعون المغانم فيما بينهم وفقاً لعناصر القوة التي يمتلكها كل منهم.

الأكراد وحركة العصيان

بدأت حركة العصيان الانفصالية رسمياً في 1937/7/7 بقيادة إلياس مرشو وبحري قريو، وبدعم من حاجو آغا، وقد هاجمت ميليشيا مرشو دار الحكومة في الحسكة، وقد استلم حراسها من الدرك الذين أرغموا على تقبيل يدي حاجو آغا قبل مغادرتهم الحسكة. وحدث الشيء نفسه في القامشلي، كما تم طرد الموظفين والمدراء في رأس العين وعين ديوار والديرونة، حيث لجأ هؤلاء إلى العشائر العربية الموالية للحكومة الوطنية. أما في الدرباسية وعامودا، فلم يحدث ذلك الذي وقع في أماكن أخرى بسبب ضعف الحركة الانفصالية واصطفاف العشائر الكردية (لا سيما الكيكية) ضد الانفصاليين.

وفي الحسكة لجأ المحافظ (الشهابي) إلى قوات دهام الهادي، إلا أن المتمردين، استطاعوا بقيادة منافسه (ميزر عبد المحسن) رئيس شمر الزور مع حلفائه من الأكراد الهوبركيين من التغلب على قوات الهادي، ما أدى إلى خروج المحافظ ومعاونيه نحو دمشق.

وفي محيط عشيرة طي، استمر القتال عشرة أيام، بين القوات المتناحرة: قوات الشيخ محمد عبد الرحمن المدعومة من قوات حاجو آغا الكردية، وقوات محمد السليمان المدعومة من دهام الهادي.

ولم تتوقف الاشتباكات إلا بتدخل الجيش الفرنسيّ الذي تولى دعم المتمردين في المناطق التي استولى عليها، ما أدى إلى توقف القتال في 1937/7/12، وتم إثر ذلك تشكيل لجان لإدارة تلك المناطق. وتحولت مطالب العصاة من تغيير الموظفين الذين عينتهم الحكومة الوطنية، والاستعاضة عنهم بموظفين موالين لهم، إلى رفع مطالب للمفوضية الفرنسية العليا والحكومة بوضع نظام خاص للجزيرة بموافقة عصبة الأمم المتحدة يتضمن بقاء الجيش الفرنسي في الجزيرة واستمرار وضعها تحت الانتداب الفرنسي.

وجاء رد الكتلة الوطنية حاسماً، ومدعوماً من بعض ممثلي العشائر العربية والكردية، بالوقوف في وجه الحركة الانفصالية، وأعلن عن تشكيل لجنة وطنية في عامودا، قررت مقاطعة مدينتي الحسكة والقامشلي بسبب (خيانة سكانهما للقضية العربية)[16]. وقامت هذه اللجنة رداً على

[16] فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920-1945** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997)، ص 587-588.

برقيات الانفصال الموجهة إلى المفوضية الفرنسية، بتوجيه برقيات مضادة، طالبت فيها بإنزال العقوبة بالذين قتلوا رجال الدولة في الحسكة.

وشكّل الأكراد المقاومون للحركة الانفصالية الأغلبية في ريف القامشلي ودجلة، بينما يشكل العرب الأغلبية في ريف الحسكة (وكانوا منقسمين بين معارض للحركة الانفصالية ومؤيد لها).

ألّفت الحكومة في 1937/7/15 لجنة حكومية سورية-فرنسية، للتحقيق في حوادث الجزيرة، حيث وجدت أنَّ المتمردين متمسكون بشروطهم الانفصالية[17]، فقرر وزير الداخلية (سعد الله الجابري) التوجه بنفسه إلى الجزيرة لتسوية المشكلة، إلا أن المتمردين رفضوا استقباله، ومنعوه من دخول الحسكة.

وهنا يظهر التباين في موقف السلطات الفرنسية، فالاستخبارات الفرنسية التي غذت العصيان ودعمته، وقفت إلى جانب المتمردين ومطالبهم، في حين أن، المندوبية الفرنسية بدمشق التي تدعم الاتفاقية بين الكتلة الوطنية ووزارة الخارجية الفرنسية، وقفت ضد العصيان ومطالب المتمردين ووجهت تحذيراً شديد اللهجة لهم بالإقلاع عن مطالبهم الانفصالية. وبأن حقوق الأقليات مكفولة بحسب الدستور، ورفض المفوض السامي الفرنسي أن تخرج حوادث الجزيرة عن (صفتها المحلية) إلى مطالب بـ (الاستقلال الموضعي "أي الجهوي الجغرافي") كما رفض تعيين حاكم فرنسي للجزيرة تحت حماية الجيش الفرنسي. وأكد على أن المفوضية ستقاوم كل حركة استقلالية من هذا النوع. إلا أن ضباط الاستخبارات المرتبطين بصراعات المركز الباريسي تحدوا المفوضية وحرضوا قادة التمرد على الاستمرار في تمردهم.

وشكل المتمردون (لجنة تنفيذية للجزيرة) تضم كلاً من: إلياس مرشو (أرمن كاثوليك) وبحدي قريو (سريان أرثوذوكس) وحاجو آغا (كردي هوبركية) وعبد العزيز المسلط (عرب الجبور) وميزر المحسن (عرب شمر الزور) وميشيل دوم (سريان كاثوليك) وتولى طاهر الماردينى (من رجال حاجو آغا) سكرتارية اللجنة.

وأظهر هذا التشكيل مكانة حاجو آغا في التمرد، ولكن في الوقت ذاته انكشفت لعبته، أو تلاعبه، إذ كان قد وعد زعماء (حي الأكراد بدمشق) بقيادة (علي زلغو آغا)[18] بعدم الوقوف في وجه

[17] المرجع السابق، ص 587.

[18] جعل علي زلغو من حي الأكراد بدمشق، أحد معاقل الوطنية السورية، فقد قاوم زحف الجنرال غورو لاحتلال دمشق، وحكم عليه الفرنسيون بالإعدام.

الحركة الوطنية وحكومتها. في الوقت الذي كان فيه متحالفاً مع الخطط السرية لآل بدرخان المفصولين من جمعية خويبون، والذين كانوا يطمحون إلى تشكيل كيان كردي-مسيحي، برعاية فرنسية. وهنا لا بد لنا أن نستخلص من تسلسل الأحداث، ومن المواقف المختلفة سقوط الرهان التقسيمي الفرنسي، وبخاصّة أنَّ الانقسامات والاصطفافات حول المشروع لم تكن دينية وطائفية، كما لم تكن قومية عربية كردية. فقد كان هناك انقسامٌ بين من هو مع فرنسا ومن هو ضدها، من هو مع وحدة سورية أرضاً وشعباً، ومن هو انفصاليٌّ[19].

ولكن مع نشوب أحداث ما عُرف بـ (طوشة عامودا) واضطرار عدد من العائلات المسيحية للنزوح إلى القامشلي، وتفاقم الوضع بين الأكراد والمسيحيين، وتبنّي جهاز الاستخبارات الفرنسية للمطالب الانفصالية، وبخاصّة قيام (اللجنة المحلية) الانفصالية في الحسكة، قام الانفصاليون بخطف المحافظ بالوكالة (توفيق شامية) وهو في طريقه إلى دير الزور، وطافوا به في القرى الكردية، وإزاء وقوف المفوض السامي الفرنسي على حقيقة دور الاستخبارات الفرنسية، اشتد الخلاف في ما بينها، في حين أبدى المفوض السامي اهتمامه بالتعاون مع الحكومة الوطنية لتحرير المحافظ من خاطفيه، وبناءً على موقف ضباط الاستخبارات، كلف المفوض السامي رئيس الشعبة السياسية في المفوضية بعملية تحرير المحافظ، إذ تمكن بواسطة الجيش والهجانة والطيران من العثور على المحافظ وتحريره.

لعبت تطورات الأوضاع السياسية دوراً في عدم إبرام الاتفاقية، وتغيير إدارتها المفوضة في سورية ولبنان، ومع تطورات أعمال التذمر في الجزيرة السورية، أخذ مجلس النواب السوري قراراً بعدم إبرام الاتفاقية أيضاً

هذا، وبعد إثارة هذه الأحداث في الصحف السورية، وفي المجلس النيابي، أرسلت الحكومة السورية رسالة شديدة اللهجة إلى المفوض السامي بعد أن نفد صبرها. وطلبت منه: نفي أعضاء

[19] انقسم الجبور بين الشيخ جميل المسلط رئيس العشيرة الذي عارض التمرد، وشقيقه عبد العزيز المسلط الذي وقف إلى جانبه. كما انقسمت شمر الزور بين رئيسها ميزر عبد المحسن المؤيد للانفصاليين، ورئيسها السابق مشعل باشا المؤيد للوطنيين. وانقسمت عشيرة طي بين الشيخ محمد عبد الرحمن المؤيد للانفصاليين وشيوخها الآخرين (عبد الرزاق الحسّو وحسن سليمان ومحمد الغنام) وانقسم السريان الأرثوذكس بين المجلس المحلي والنخب السريانية المرتبطة بالمحتل الفرنسي، وبقي المجلس محور مواجهة عملية من خلال معارضته للكثلكة ومدارسها. وارتبط موقف المجلس بمعارضته الحاسمة للانفصال بموقف البطرك أفرام الأول، فقد كان معارضاً لمشروع الدولة المسيحية الانفصالية في جميع مراحله متمسكاً بعروبة السريان.

اللجنة المحلية الانفصالية وسوقهم إلى المحاكمة، وفرض غرامة على بلدة الحسكة بسبب تمادي سكانها في التمرد، وجمع سلاح المتمردين، وتبديل القطعة العسكرية الموجودة في الحسكة، وتبديل بعض موظفي المصالح الخاصة. وقد استجاب المفوض السامي الذي كان منخرطاً في تحدٍّ واضح مع ضباط الاستخبارات، لطلب واحد فقط وهو اعتقال عدد محدود من رؤوس التمرد، وزجهم في سجن تدمر، وتمت محاكمتهم. إلا أن السلطات الفرنسية يسرت هروب بعضهم، كما أن حاجو آغا استمر بموقفه متمسكاً بمطالبه في نظام مالي وإداري وحاكم فرنسي. وبعد أقل من أسبوعين على زيارة المفوض السامي الفرنسي (أوستروروغ) ودعوته قادة التمرد (إلى العودة إلى موطنهم في تركيا)، قام عدد منهم بمنع المحافظ الجديد (حيدر مردم بك) من دخول الحسكة، ووقعت اشتباكات عنيفة أدت إلى وقوع قتلى وجرحى من الجانبين، وأعلن المتمردون إضراباً عاماً وحاصروا الدرك لمدة عشرين يوم.

ولعبت تطورات الأوضاع السياسية دوراً في عدم إبرام الاتفاقية، وتغيير إدارتها المفوضة في سورية ولبنان، ومع تطورات أعمال التذمر في الجزيرة السورية، أخذ مجلس النواب السوري قراراً بعدم إبرام الاتفاقية أيضاً، ومع تأزم العلاقات بين سورية وتركيا بسبب الحدود وقضية لواء اسكندرون قامت مظاهرات عديدة في دمشق وبعض المدن.

وفي أيار/مايو 1945، ارتفعت وتيرة المطالبة برحيل القوات الفرنسية عن سورية، وحصلت اصطدامات بين الوطنيين والفرنسيين، وانتهت في 30 أيار/مايو 1945 بقصف فرنسيّ وحشيّ على مدينة دمشق، وتدخل الجيش البريطاني لتهدئة الأمور وإجلاء القوات الفرنسية، إلا أن الأمر كان معقداً في الجزيرة، فقد استمر التوتر وأُغلقت المدارس، واحتدم الصراع على قضية تسليم الوحدات السورية الخاصة في جيش الشرق للحكومة السورية، ورغم تفاقم التوتر بين الدرك والوطنيين والفرنسيين وتدخل القوات البريطانية، فقد استمر الفرنسيون بالاحتفاظ بالسيطرة على الجزيرة، وظلوا يتعاملون معها بحسبانها مستعمرة خاصة، واستمرت الاشتباكات مع القوات الفرنسية حتى أواخر حزيران/يونيو 1945 حين تطورت هذه الاشتباكات إلى قصف مدفعي واستخدام للرشاشات الثقيلة من قبل الفرنسيين وأصابوا بعض البيوت في القامشلي بما فيها منزل (القائم مقام). وبدأت قوات الدرك والوطنيين بالتقدم ودخول الثكنات العسكرية الفرنسية في عامودا والدرباسية، ثم في الحسكة والقامشلي، وأدى ذلك إلى خروج أو (نزوح) أعداد من سكان الحسكة (السريان خاصة) ما دعا إلى تدخل البطريرك السرياني الأرثوذكسي (أفرام) لإعادتهم بتسوية أوضاع العسكريين والسريان في الجيش الفرنسي.

واستمرت أوضاع الجزيرة بالتوتر إلى أن قام رئيس الجمهورية (شكري القوتلي) بزيارتها في تشرين الثاني/نوفمبر 1946، ونزل في منزل رئيس بلدية الحسكة (عبد الأحد قريو) الذي كان متهماً بخطف المحافظ عام 1937. وأبدى الأكراد ثقة كبيرة بالقوتلي، الذي كان قومياً عربياً، ولكنه في الوقت ذاته وطنيٌّ سوريٌّ. وكان لوجود شخصيات كردية دمشقية وحموية بين مستشاريه وحكومته (كالبرازي وغالب ميرزا) تأثيرٌ سبَّبَ في إدخال الاطمئنان إلى نفوس أكراد الجزيرة، فضلاً عن دوره في تسهيل استعادة معظم مقاتلي الفوجين الكلدو-آشوريين إلى الجيش، بواسطة تدخل بطريرك السريان (أفرام)، وكانت زيارته إلى الجزيرة بمثابة الإعلان عن مرحلة جديدة أعلنها بخطابه وهي: (إزالة الضغائن وتلاشي العنعنات الدينية، والقضاء على خيانة التفرقة ... الدِّين لله والوطن للجميع) وقد عيّن الحقوقي عبد القادر الميداني محافظاً للحسكة، الذي مثل ونفذ سياسة القوتلي المعلنة تجاه الجزيرة.

نهاية الحركات الانفصالية والثورة الزراعية وتداعياتها في الجزيرة السورية

بعد جلاء القوات الفرنسية، بدأت في سورية حركة سياسية واسعة، فقد بدأ أنصار الرئيس القوتلي بقيادة نبيه العظمة بتأليف (الحزب الوطني) بحيث تنبثق عنه حكومة (راديكالية) تعمل على تحقيق مشروع متكامل للدولة ينسف بقايا النظام الاستعماري، وقام العظمة بجولة في المحافظات السورية من أجل تشكيل الحزب الجديد، الذي مثله (حسن حاجو آغا) في الجزيرة متحالفاً مع (قدري جميل باشا)، وكان حاجو آغا من المقربين من القوتلي وقام بنشاط واسع لحشد الزعماء الأكراد له. ولاستكمال صورة العمل السياسي في الجزيرة نشط (حزب الشعب) المعارض، وكان (عبد الباقي نظام الدين) ممثله في الجزيرة وبذلك انطلقت مرحلة جديدة في تطور الجزيرة سياسياً باندماجها في العملية السياسية في سورية الداخلية التي تنظر إلى كامل الأراضي السورية كوحدة واحدة، وإلى كامل فئات الشعب متحدة في إطار الدولة السورية. ما يعني نهاية الحركات الانفصالية ونهاية (النظام الخاص). وتزامن ذلك مع انخراط الشعب في الجزيرة بمكوناته كافةً في (الثورة الزراعية) التي ارتبطت بالاستقرار السياسي والمجتمعي، وبتطورات تقنية هامة تحولت فيها الزراعة إلى عصر (الجرارات) و(الحصادات) واستخدام وسائل الري الحديثة؛ الأمر الذي أدى الى اتساع الأراضي المزروعة والمستعملة والقابلة للزراعة، وفي غمرة النشاط الاقتصادي انخرط الجميع في العمل سعياً وراء الثروة والمكانة الاجتماعية، وكان اتساع النشاط يستوعب الجميع ويستقطب العديد من الأشخاص الساعين وراء العمل من المناطق السورية الداخلية والمجاورة للجزيرة، وقد أدى هذا النشاط إلى ثورة حقيقية في ميدان إنتاج القمح والشعير والقطن، وقامت حركة نشطة في مجال الخدمات كافة، وحصل توسع في مهنة إصلاح الآليات، ومختلف المهن.

وفي هذا المُناخ المنفتح على العمل والإنتاج بدأت بالتبلور نشاطات مريبة معيّنة تؤشر إلى تطورات هامة في حياة سورية بعامّة وفي حياة ومستقبل الجزيرة بخاصّة، ونعني بهذه النشاطات توجهات أوروبا نحو الأهمية الاقتصادية لمنطقة الجزيرة. وكانت البداية مع (بعثة سيرز) البريطانية التي بدأت عام 1941 واستمرت حتى الجلاء، لكن تأثيراتها بقيت واضحة حتى أواخر الأربعينيات، وركزت هذه البعثة جهودها على التوسع باستصلاح الأراضي وزراعتها بالقمح؛ ذلك بوساطة برنامج الحبوب الإقليمي البريطاني. وارتبطت أعمال هذه البعثة بمركز تموين الشرق الأوسط البريطاني. وقامت بإعداد بحوث علمية عديدة في مجال تطوير الزراعة، وبخاصّة تطوير إنتاج الحبوب. وكان المفوض السامي الفرنسي قد أصدر مرسوماً في عالم 1940 ثم أعقبه بآخر عام 1941؛ حيث سمح

فيه لرؤساء العشائر بزراعة أراضي الدولة غير المسجلة ضمن أملاكها الخاصة (خارج المعمورة)، ومن ثم تملك هذه الأراضي بعد سنتين من إحيائها، وقد شكّل هذا الإجراء الأساس الفعلي لتكوّن طبقة كبار الملّاك في الجزيرة السورية.

واجهت التطورات المتلاحقة في مجال الإنتاج الزراعي، إضافة للمخزون الهائل من احتياطيات النفط والغاز، محط أنظار ومطامع الجميع.

وما يلفت هو التوسع في مجال استصلاح وزراعة الأراضي، والتحول الكبير في إنتاج الحبوب والقطن، الأمر الذي أدى إلى المزيد من الاعتماد على الآليات ومكننة الزراعة من جهة والتوسع في الخدمات المالية والفنية والميكانيكية من جهة ثانية. ولكن في المقابل أدت السياسة الزراعية منذ الاحتلال الفرنسي إلى تمركز الثروة، وتمركز ملكية الأراضي من خلال قيام رؤساء العشائر والمتنفذين بالاستيلاء على الأراضي وتسجيلها بأسمائهم وحرمان الفلاحين من حيازتها[20] وترافق ذلك مع تسارع لـ (رسملة الزراعة)[21].

ازداد تدفق المهاجرين من الأراضي التركية، بسبب السياسات التركية، وكانت الهجرة تتم على أساس فردي، وبالتسلل، ونجم عن ذلك مع تراكمات مشكلة التجنيس

من زاوية أخرى، ازداد تدفق المهاجرين من الأراضي التركية، بسبب السياسات التركية، وكانت الهجرة تتم على أساس فردي، وبالتسلل، ونجم عن ذلك مع تراكمات مشكلة التجنيس –مشكلات فرعية مثل مشكلة (الهويات المزورة)، وبدأت الحكومة بسياسة (تعريب) الجيش–وبخاصّة في عهد الشيشكلي، الذي أصدر مرسوماً عام 1950 خصّ به (الأفراد الذين انتسبوا إلى الخدمة العسكرية بأسماء مستعارة) بالتصريح عن حقيقة هوياتهم وأمهلهم ثلاثة أشهر لتقديم (تذكرة الهوية

[20] ازدادت مساحة أراضي الدولة الموضوع اليد عليها من أقوياء العشائر والوجهاء المحليين ومستثمري المدن من 323 ألف هكتار (1947) إلى 1683 ألف هكتار (1958) وسيطر على معظمها 40 ملاكاً فقط. انظر: عبد الله حنا، **ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي ونضالهم في القطر العربي السوري** (دمشق: الاتحاد العام للفلاحين ودار البعث للطباعة والنشر، ج 4، 1986)، ص137.

[21] تمثلت عملية رسملة الزراعة بين تجار وأثرياء المدن وبين شيوخ العشائر، والتي أدت إلى الانتقال من عصر المحراث إلى عصر (التراكتور) وأدت إلى ما تسمّى (الإقطاعية الجديدة) القائمة على إقطاعية الآلات الزراعية وقادت إلى مكننة الزراعة، وتحويل الفلاحين إلى عمال زراعيين.

الحقيقية) –وكان هذا المرسوم يستهدف بوجه خاص، الأكراد، الذين تدفقوا من تركيا[22]، والوقوف في وجه استخدام السوفيات للأكراد، فضلاً عن هاجس أن يتحول الأكراد إلى الشيوعية. وكان ينظر إلى (حي الأكراد) بدمشق على أنه أصبح (حياً شيوعياً)، وفي هذا الإطار أصدر الشيشكلي مرسوماً تشريعياً للحيلولة دون تسرّب (ملكية) الأراضي في المناطق الحدودية، ولا سيما الجزيرة (إلى الأشخاص غير المرغوب في ملكيتهم لها مباشرة أو بالواسطة).

وفي عام 1957، استطاع الحزب الشيوعي السوري، تأسيس أول حزب كردي سوري، يقوم باستقطاب الشبان الأكراد لملء فراغ العمل السياسي الكردي بعد أن حُلّت جمعية (خويبون) عام 1945، حيث أصبح هذا الحزب أحد أهم مراكز نفوذ الحزب الشيوعي، ما عزز من حملة الشيشكلي ضد ما دُعيَ (الخطر الشيوعي).

هذا، وتنفيذاً لمرسوم الشيشكلي بالتصريح عن حقيقة هويات الأكراد تدافع الآلاف للقيام بعملية التسجيل، وكان من نتائج ذلك؛ ازدياد عدد سكان الجزيرة السورية المسجلين من 162145 نسمة عام 1952 إلى 203140 نسمة في عام 1959 بمعدل زيادة سنوية قدرها 8.83%[23]، وقدرت بعض المصادر الكردية يومئذٍ عدد مَنْ لم يتم تسجيله بمئة ألف كردي[24]. ومع ارتفاع حركة الهجرة من تركيا منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، حصلت حملة واسعة لتسجيل المكتومين الأكراد، قام بها النواب الأكراد على وجه الخصوص، وفي المجلس النيابي حصلت مواجهة بين النواب الأكراد، فقد قاد حملة التجنيس للمكتومين الأكراد النائب محمد إسماعيل وإبراهيم باشا، ووقف النائب عن دمشق الكردي الأصل علي بوظو حيث وصف المهاجرين بمتسللين وبأنهم (غير مرغوب فيهم).

وطرحت مسألة (تعريب الأكراد) مجدداً، لكنها جاءت هذه المرة من قبل أحد النواب الأكراد وهو (أحمد جعفر إسماعيل، نائب عفرين)، وذلك في جلسة المجلس النيابي 1955/8/9، وفي جلسة

---

[22] وهو من زاوية أخرى، يشير بعضهم إلى أن ذلك يأتي من خلال علاقة الشيشكلي بالمخابرات الأمريكية المركزية التي كانت تريد (تطويق الاستخدام السوفياتي للأكراد)، فقد ورد في مذكرات الأمير عادل أرسلان الذي كان سفيراً لسورية في تركيا أن أحد أركان السفارة الأمريكية أعلمه أن لديه معلومات بأن هناك حركة كردية تؤيدها روسيا وأنهم أقاموا معسكرات تدريب على الحدود السورية. انظر: عادل أرسلان، **مذكرات الأمير عادل أرسلان** (بيروت: الدار التقدمية للنشر، ج 3، 1983)، ص 981.

[23] عبد الهادي عباس، **الأرض والإصلاح الزراعي في سورية** (دمشق: دار اليقظة، 1962)، ص 90.

[24] نور الدين زازا، **حياتي الكوردية أو صرخة الشعب الكوردي**، ترجمة: روني محمد دملي (أربيل: 2001)، ص 127.

1955/8/11، وفي جلسة 1957/10/29[25]، وقد دعا السيد الشيخ إسماعيل إلى تعليم الأكراد اللغة العربية، إذ إنَّ هناك نحو ربع مليون نسمة يجهلون اللغة العربية (ولا يمكننا أن نتركهم في ذلك الجهل المطبق)، ودعا إلى خطة خمسية يتم خلالها صهر الأكراد في بوتقة القومية العربية.

وتضامن في زمن الوحدة (1958-1961) عاملان أساسان في جذب الهجرة الكردية (القسرية) الجديدة، وهما العامل الأمني القمعي التركي الطارد، والعامل العربي الجاذب المتمثل في توزيع أراضي أملاك الدولة على الفلاحين، بغض النظر عن جنسيتهم. واستمرت الهجرة من ديار بكر إلى الجزيرة السورية طيلة النصف الأول من الستينيات طرداً مع العنف التركي.

[25] أورد ذلك: محمد جمال باروت في كتابه **التكوين التاريخي الحديث للجزيرة السورية** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 705.

مسألة الإحصاء الاستثنائي في الجزيرة

نجم عن عمليات التسلل والإصلاح الزراعي مشكلة الزيادة الكبيرة في عدد سكان الجزيرة بمعدلات تفوق المعدلات الطبيعية، وقد اتخذت وزارة الداخلية (في ظل وزارة بشير العظمة) قرار الإحصاء بتاريخ 1962/9/17 غير أنه لم يُنفَّذ إلا من قبل حكومة 1962/10/5، وقضى قرار الوزارة التفضيلي بإنهاء سجلات الأحوال المدنية السابقة كافة المتعلقة بسكان المحافظة. وإجراء إحصاء عام جديد للسكان السوريين والأجانب، وعَدّ السوري هو كلّ من كان مسجلاً في قيود الأحوال المدنية قبل عام 1945، إذ قدّرت الحكومة أن تدفّق الهجرة الجديدة وحيازة الهويات الشخصية المزورة جرى بدءاً من عام 1945، وكان الهدف هو الحد من الهجرة غير الشرعية. وتم الإحصاء عبر جهاز مؤلف من 300 معلم كان أغلبهم من محافظة حلب، دون أن يتلقوا دورة تدريبية، ثم أعلن عن الإحصاء بوسائل الإعلام كافة، حيث انتهى إلى تسجيل 85 ألف (مقيم) في محافظة الحسكة بصفة (أجانب أتراك) وهو ما يعادل 27.5% من سكان المحافظة البالغ في ذلك الوقت 309279 نسمة وفق أرقام التسجيل المدني.

وكانت الحكومة التركية قد أسقطت الجنسية التركية عنهم، واحتجت لدى الحكومة السورية على دعوتهم (أجانب تركيا) ما دعا إلى تغيير الصفة في السجلات المدنية السورية إلى (أجانب المحافظة).

تطور الحركة السياسية الكردية الحديثة

شهدت حقبة الخمسينيات وما بعدها حراكاً سياسياً هاماً للأكراد، تمثّل في تشكيل الحزب الديمقراطي الكردي (البارتي) بدمشق عام 1957، وفي عام 1959 حصل أول اتصال بين هذا الحزب والحزب الديمقراطي الكردستاني بالعراق بزعامة البارزاني، وتأثرت الحركة الكردية السورية بعاملين (كردستانيين) أساسين، هما حزب العمال الكردستاني التركي (PKK) وحكومة (إقليم كردستان العراق).

وقد تأسس حزب العمال الكردستاني في سبعينيات القرن الماضي في تركيا بمنطقة ذات أغلبية كردية، وظهر الحزب بزعامة (أوجلان) كحركة انفصالية بمزيج فكري بين القومية الكردية والكردية الاشتراكية تسعى لإقامة (كردستان). وفي مطلع الثمانينيات، دخلت هذه الحركة بشكل صريح في صدام مسلح مع الدولة التركية؛ بهدف الحصول على حقوق ثقافية وسياسية، وتقرير المصير لأكراد تركيا، واستمرت المواجهة حتى نهاية التسعينيات عندما تم القبض على (أوجلان) حيث انتقل نضاله إلى السرية.

وينضوي تحت لواء هذا الحزب كل من:

- حزب الحياة الحرة الكردستاني في إيران.
- حزب الاتحاد الديمقراطي في سورية.
- حزب الحل الديمقراطي في العراق.

ويصنف الـ (PKK) كمنظمة إرهابية في أوروبا والولايات المتحدة وتركيا وإيران وغيرها.

شهدت مرحلة الخمسينيات من القرن الماضي حراكاً سياسياً في مختلف المناطق السورية، وتوافق هذا الحراك مع نمو الحركات السياسية، كما تأثر بمجريات السياسات الدولية والإقليمية

وقد شهدت مرحلة الخمسينيات من القرن الماضي حراكاً سياسياً في مختلف المناطق السورية، وتوافق هذا الحراك مع نمو الحركات السياسية، كما تأثر بمجريات السياسات الدولية والإقليمية، فكان هناك التيار السياسي القومي العربي، والسوري الاجتماعي، والإسلامي (الإخوان المسلمون) فضلاً عن التيار الأممي المتمثل في الحزب الشيوعي السوري. كما تأثرت الحياة والسياسة بالانقلابات العسكرية من جهة، وبمشاريع الأحلاف الغربية من جهة ثانية، فضلاً عن تأثير قيام (دولة "إسرائيل") وتداعيات ذلك من جهة والحشود العسكرية التركية من جهة ثانية.

هذا، ووسط هذا الصخب وهذه الحيويّة في الحياة السياسية السورية تطورت الحركة الكردية التي كان الحزب الشيوعي موئلها الأول، وفي ما بعد تفككت جمعية (خويبون)، وكانت منظمة القامشلي من أنشط منظمات الحزب، وتعرض ناشطوها للاعتقال بعد اصطدامها بنظام الشيشكلي، وفي هذه الحقبة انضم إلى الحزب الشيوعي بعض الشخصيات الكردية (أبرزهم الشاعر جكر خوين)، وكان لوجود خالد بكداش على رأس الحزب وعلاقاته مع أعيان الأكراد في البلاد تأثيرٌ بالغٌ في تعزيز القوة الكردية للحزب، كما اختار قدري جميل باشا العمل مع الشيوعيين بعد أن اقتنع بأن بريطانيا غير مهتمة بالقضية الكردية. ومع النشاط الكردي من خلال الحزب الشيوعي، تميز نشاطهم من خلال حزب (البارتي) بالحيوية والاتساع وبخاصّة في صفوف الفلاحين، كما اتخذ من مناسبة عيد النوروز وسيلة لشحن وتجييش العواطف والأوهام الكردية لدى الجموع الكردية في المدن والأرياف. وكان لانتخاب (نور الدين زازا) رئيساً للحزب، وهو أستاذ في كلية التربية بجامعة دمشق تأثير في توسيع نشاط الحزب الذي انضم إليه مجموعة من الأكراد الشيوعيين. وكان ذلك إيذاناً بنقل قيادة الشريحة الكردية العليا، من فئة (الأغوات والبكوات) إلى الشريحة المتعلمة والمثقفة من الأكراد؛ ذلك بعد أن بدأت وفود الطلبة الأكراد بالعودة من دول أوروبا الشرقية، بعد أن حصلوا على منح دراسية وعادوا ليعملوا في مجال تخصصاتهم في مختلف فروع الهندسة والطب والاقتصاد، وقد تم تعيين قسمٍ كبيرٍ منهم في الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة، وانتشروا في المدن السورية (مع تركيزهم على الجزيرة وحلب) وكذلك فقد بقي العديد منهم في الخارج، ليتولوا زمام الدعوة (للقضية الكردية) من خلال اتصالاتهم مع المنظمات الدولية ولجان حقوق الإنسان.

هذا، وبسبب الحشود العسكرية التركية على الحدود السورية، اشتد القلق السوري، وتم تشكيل (قوات المقاومة الشعبية)، وتقدم وزير خارجية سورية بشكوى في تشرين الأول/أكتوبر 1957 للأمم المتحدة ضد تركيا، ومع التهديدات الإسرائيلية في الجنوب، كان واضحاً الاستقطاب الدولي والإقليمي في إطار الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية.

وانعكست هذه الأجواء داخلياً بانضمام الشباب الأكراد إلى المقاومة، وبأجواء إيجابية بين الدوائر الرسمية (يمثلها المكتب الثاني أي المخابرات العسكرية) وحزب البارتي، وكان أبرز عناصر هذه الصلة الشاب جلال الطالباني الذي تلقى علومه في جامعة دمشق، ثم عاد إليها عام 1957، الذي قام بدور هام في تسهيل تأسيس حزب (البارتي الكردي) على أساس الأهداف المشتركة بالوقوف ضد تركيا وحشودها، وفي هذا الإطار، تم السماح بفتح بعض النوادي الكردية. ونشر الثقافة الكردية بأشغالها

المختلفة وغير ذلك من التسهيلات في مقابل قيام (البارتي) بالعمل وسط أكراد تركيا وكسبهم ضد سياسة تركيا في سورية. ومن هنا جاء موقف البارتي، ذلك بتبني (صيانة الاستقلال الوطني لبلاده سورية)[26] كما أنّه (حين تتحرر سورية من النفوذ الاستعماري، وتنتهي التدخلات في شؤونها الداخلية عندها، سيطالب بوضع خاص لـ 400 ألف كردي يعيشون في الجزيرة وجبل الأكراد وعين العرب من أجل تحقيق حقوقهم السياسية والاجتماعية والثقافية في سورية). وقد جاء موقف (المكتب الثاني) من حزب البارتي من خلال موقف أوسع وأشمل يتضمن توطيد أجهزة المكتب الثاني مع القوى القومية والتقدمية العربية كافة، وكانت هذه العلاقة تتعدى الوظيفة الأمنية إلى علاقات تقوم على أسس سياسية، ولهذا يمكن أن نفهم العلاقة التاريخية مع بعض رموز جمعية (خويبون) مثل قدري جميل وابنه فؤاد الذي أصبح أميناً لسر (التجمع القومي) في المجلس النيابي، وكذلك العلاقة مع الحزب الشيوعيّ السوريّ[27]. وقد استفاد حزب البارتي من هذه الأجواء فتوسعت تنظيماته في جميع المناطق، كما وأنه استفاد من الكوادر الشيوعية الكردية المدربة في مجال العمل الشعبي، بانضمامها إليه في حين وقف الحزب الشيوعي السوري ضد (قيام حركة شوفينية رجعية، مرتبطة بالاستعمار)[28].

وإذ واجه (حزب البارتي) الموقف الشيوعي منه، فإنه من زاوية أخرى واجه ضغط مشايخ الطريقة النقشبندية القومية. وكان شيخها (أحمد الخزنوي) يقيم في قرية خزنة شرقي القامشلي، وله احترام وكرامة تقربه إلى حدِّ التقديس، وتُعَدُّ رسالته مقدسة لدى شيوخ العشائر العربية والكردية. وكانت مدارس الطريقة النقشبندية تستقطب العديد من الشباب الأكراد، وقد عارض الخزنويون (حزب البارتي) وشكلوا (رابطة علماء الدين الإسلامي) برئاسة الشيخ عز الدين أحمد الخزنوي، وضمت هذه الرابطة عدداً كبيراً من الملالي الأكراد ووصفت البارتي بأنه (خرق قواعد الدّين والشريعة الإسلامية)[29] ونشطت الرابطة في مواجهة النشاط الشيوعي وحزب البارتي في آن واحد.

---

[26] عبد الحميد درويش، **أضواء على الحركة الكردية في سورية: أحداث فترة 1956-1983** ([د.م]: [د.ن] 2000)، ص 16.

[27] كان رئيس المكتب الثاني في ذلك الوقت العقيد عبد الحميد السراج، وهو زوج بنت علي آغا زلفو زعيم حي الأكراد، وقد وضع زلفو طيلة تاريخه السياسي مصالح وطنه سورية فوق أي اعتبار.

[28] هاجم نور الدين زازا الحزب الشيوعي (وهو الحزب الامي)، لكنه في الحقيقة كان محامي القومية عند العرب. انظر: نور الدين زازا، **حياتي الكوردية أو صرخة الشعب الكوردي**، مرجع سابق، ص 108.

[29] عبد الحميد درويش، **أضواء على الحركة الكردية في سورية**، مرجع سابق، ص 21.

الأكراد في ظل الجمهورية العربية المتحدة وما بعد

تبنى الرئيس عبد الناصر سياسة (تفهم المطامح المشروعة للشعب الكردي، والاستجابة لحقوقه القومية بشكل سلمي) وقد تمثلت القيادات الكردية في الاتحاد القومي، لا سيما عائلة حاجو آغا، وأوفد عبد الناصر نائبه (كمال الدين رفعت) للتنسيق مع البارتيين والأكراد، وتأسيس إذاعة تبث باللغة الكردية. إلا أن (البارتي) تأثر بالموقف الذي اتخذه الحزب الشيوعي السوري، فامتنع عن التعاون في حين أنَّ مجموعة البارتي القديم استمرت بالتعاون وكانت تمدّ الإذاعة بالمواد الإذاعية، وكان أبرز المتعاونين من الأكراد قدري جميل باشا وابنه فؤاد. ودعت القيادات التقليدية الكردية إلى الانخراط في انتخابات الاتحاد القومي ومجلس الأمة.

إلا أن توتر العلاقة بين نظام الوحدة والشيوعيين، وارتفاع وتيرة الاتصال بين البارتيين والبارزانين في العراق، قد أدخل العلاقة بين الدولة والأكراد إلى مرحلة التصادم، تم اعتقال عدد من كوادر (حزب البارتي) ثم أفرج عن بعضهم، ولكن أحيل عدد منهم إلى محكمة أمن الدولة العليا بدمشق، فكانت أول محاكمة سياسية لمجموعة قومية كردية في تاريخ سورية الحديث، واستمرت جلسات المحاكمة من 1960/12/10 حتى 1961/2/20[30]، وقد نجم عنها انشقاقات وخلافات خلال المحاكمة بين مجموعتي زازا واوسمان صبري، حول عدد من القضايا مثل عدم ذكر شعار (توحيد كردستان) في التحقيق، والموقف من كتابة تصريح للخروج من المعتقل، والموقف من طبيعة الحزب البارتي (منظمة سياسية أم ثقافية). وكان زازا يرى أن حسبان الحزب جمعية ثقافية هو حماية للحزب، كما أن وحدة كردستان أمر بعيد المنال، وقد انحازت قيادة البارتي في العراق إلى جانب صبري الذي اعترف في المحاكمة بأن توحيد كردستان هو من مبادئ الحزب، وأن كردستان تدخل في الأراضي السورية من خلال ثلاثة مواقع هي الجزيرة وعفرين وعين العرب.

وقد أدى هذا الموقف إلى فصل زازا (وهو رئيس الحزب) والتشهير به، ومع أفكار صبري التي دخلت لأول مرة المجتمع الكردي السوري في أراضي كردستان، ستتحول قضية الخلاف على تعريف المجتمع الكردي السوري، بين مفهوم الكردي أو مفهوم الكردستاني، إلى أحد محاور الخلاف في انشقاقات البارتي.

[30] نور الدين زازا، **حياتي الكوردية أو صرخة الشعب الكوردي**، مرجع سابق، ص 109، 117.

وتطورت الخلافات الداخلية في حزب البارتي السوري في اعتقالات 1964، وأدت إلى انشقاق الحزب إلى جناحين: يميني يقوده رشيد حمد وحميد درويش، ويساري يقوده عثمان صبري. وتمحورت قضايا الخلاف حول ثلاث نقاط:

- هل الكرد (السوريون) شعب أم أقلية؟ وهل لهم الحق في تقرير مصيرهم أم عليهم الاكتفاء بالمطالبة بحقوقهم الثقافية؟
- هل يمثل الحزب جزءاً من الحركة الثورية أم أنه جمعية ثقافية فقط؟ وهل الحزب جزء من الحركة الديمقراطية في سورية، وما موقفه من القضايا السياسية والاجتماعية في سورية؟
- هل ينبغي أن يقف الحزب إلى جانب السلطة، أم أن يكون طرفاً في المعارضة السياسية في سورية؟ وما الموقف من الحركة الكردية في العراق؟

وكانت مسألة التعريف الوطني السوري للشعب الكردي في سورية، والموقف من الانقسام في الحركة الكردية العراقية (بين البارزاني والطالباني) هما المسألتان الأكثر أهمية في الخلاف الداخلي للحزب البارتي.

وقد تبلور هذا الانقسام بين ما بات يعرف بـ(الحزب اليساري الكردي) الذي قاده عثمان صبري من خلال عقد مؤتمره الأول في آب/أغسطس 1966، بدعم من البارزاني، بينما عقد الحزب الديمقراطي الكردي (اليميني) مؤتمره الأول عام 1967، وانتخب عبد الحميد درويش أميناً عاماً بدعم من جناح طالباني.

واستمرت الانقسامات في الحركة الكردية بعد ذلك لتولد المزيد من الأحزاب والتنظيمات السياسية.

أوهام (كردستان الغربية) في ظل انقسامات البارتي

يندرج مصطلح (كردستان الغربية)[31] في إطار قضايا الخلافات السياسية الكردية الداخلية، فهذه القضية تعدّ أبرز الخلافات الإيديولوجيّة–السياسية–الحزبية، والأكثر حساسية والإثارة للجدل والانقسام. وقد شكل وهم (كردستان الغربية) استمراراً لنهج اليسار الكردي المتطرف الذي يمثله عثمان صبري، وسيواصله بشكل خاص حزب (يكيتي) الذي تشكل في ربيع 1993.

وإذ لاحظنا بذور الانقسام في محاكمة زازا عام 1961، فقد وضع صبري لأول مرة فكرة (كردستانية) (المناطق الكردية) في سورية، وكانت هذه الفكرة تنبع من مواقف سياسية، ولا أساس لها في حقائق الاجتماع والجغرافيا والتاريخ.

والجدير بالذكر أن (جمعية خويبون) لا تضع أكراد سورية في إجمالي عدد سكان كردستان، وتظهر الخريطة التي قدمها القوميون الأكراد عام 1948 جيباً صغيراً جداً في منطقة جبل الأكراد بعفرين المتاخمة للحدود التركية، بينما لا يظهر فيه أي من الأراضي السورية، ولكن الخرائط (الكردية) تتغير بتغير المواقف السياسية والرسائل التي تنوي الجهات الكردية المختلفة إبلاغها. مع تطورات الحركة الكردية في العراق، وإقامة نظام إقليم كردستان، والانقسامات الحاصلة في الإقليم بين مجموعة الطالباني ومجموعة البرزاني، ومع التطورات في الحركة السياسة الكردية السورية، والانقسامات الحاصلة فيها، برزت أحداث عام 2011 التي بدأت بحركات احتجاجية مطلبية سرعان ما تحولت إلى عمليات إرهابية، زاد من حدتها التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية، بدأت المجموعات الكردية في الجزيرة بالتحرك، ولكن في البداية كان تحركها يجري بالتنسيق مع الحكومة التي أتاحت لها فرصة الإسهام في محاربة الإرهاب وزودتها بالسلاح، انطلاقاً مما لديها من إمكانات تنظيمية، وبحكم القناعة بالانتماء إلى الوطن، وتم تكليفها بحراسة آبار النفط، وضمان أمن نقله

[31] يعود ظهور مصطلح (كردستان) إلى القرن الثاني عشر في عهد السلاجقة، واستخدم المؤرخون المسلمون هذا المصطلح ليشمل الإمارات الكردية في تركيا وإيران. ولم تحدد الحدود الجغرافية لكردستان على أساس إثني، فقد جرى تحديد علمي لخريطة كردستان الجغرافية أيدته عصبة الأمم عام 1920 بحصرها بين خطي العرض 24 و40 شمالاً وخطي طول 38 و49 شرقاً وتتوزع كردستان (بمساحة 410 ألف كم²) عشية سريان معاهدة لوزان على:

- كردستان التركية (بمساحة 100 165 كم²)
- كردستان العراقية (بمساحة 300 130 كم²)
- كردستان الإيرانية (بمساحة 600 114 كم²)

المصدر: شاكر خصباك، **الأكراد: دراسة جغرافية أثنوغرافية** (بيروت: الدار العربية للدراسات، 2005).

باتفاق رسمي لقاء توريد نسبة منه للدولة، إلا أن الأمور تطورت إلى ما لم يكن بالحسبان، إذ يبدو أن أوهام إقامة الدولة الكردية لا تزال تتلاعب في مواقف بعض الأكراد السياسية، وأصبحت مواقفهم السياسية تتخبط ويشوبها أحياناً الغموض، ثم مع سير العمليات العسكرية، برز الدور الأمريكي المساند لقوات ما تسمّى "قوات سوريا الديمقراطية" التي يهيمن عليها حزب الاتحاد الديمقراطي في مرحلة دقيقة سادت فيها أجواء الغموض، وتداعيات ضعف الأداء الحكومي. وقد تراوحت الاتجاهات الفكرية والسياسية داخل الحركة الكردية (بجميع أطيافها وتسمياتها) بين الدعوة إلى حقوق (الشعب الكردي) السوري بوصفها جزءاً من حقوق الشعب السوري السياسية والاجتماعية، وبين المطالبة بالاعتراف الدستوري بالأكراد كقومية ثانية، وتراوحت الأفكار المطروحة بين اللامركزية الواسعة و(الفيدرالية)، وصولاً إلى المطالبة بـ(حق تقرير المصير).

ومن جديد أيضاً، بدأنا نسمع عن (كردستان السورية حيناً والغربية حيناً آخر) في مقابل مصطلح مخفف بعض الشي هو (المناطق الكردية)، ودون أن نعلق على هذه المصطلحات والتلاعب بالألفاظ، دعونا نقرأ التفسير الذي يقدمه (عبد الباسط سيدا)[32]، فهو يرى استخدام مفهوم (المناطق الكردية) بديلاً عن مفهوم (الشعب الكردي)، لأنه ينطوي على (التأكيد الصريح على وجود أرض كردية في سورية) وحاول سيدا أن يكرس هذا المعنى الإقليمي السياسي للحق في الأرض بقوله إنَّ (مصطلح مناطق كردية) في سورية باللغة العربية مطابق للمصطلح الكردي (كردستان سورية).

> **من الواضح أن بعض القيادات (الكردية) التاريخية، ناضلت في سبيل القضية الكردية، لكنها في كل مرة تقع في مطبات تنعكس (وبالاً) على الأكراد أنفسهم، ذلك أن هؤلاء كانوا يسعون دائماً للاستعانة بالأجنبي**

ويرى سيدا أن (الاتجاه العام لدى الفصائل الكردية هو اعتماد المصطلح العربي كونه أقل إثارة للنزعات الشوفينية، إلا أنه في ظل السعي المستمر لفرض التعريب الشمولي، ومحاولة إنكار الوجود الكردي، يبدو من المناسب التشديد على المصطلح الكردي، كونه أكثر وضوحاً وتحديداً، كما أنه من الطبيعي جداً أن يطلق الأكراد اسماً بلغتهم الأصلية على أرضهم).

[32] عبد الباسط سيدا، **المسألة الكردية في سورية: فصول منسية عن معاناة مستمرة** (أبسالا، السويد: مطبعة نينا، 2003)، ص9. وهو يعيش منذ سنين في السويد، وقد التحق بالمجلس الوطني في إستانبول منذ بدايته. وأصبح رئيساً له في مرحلة ما.

من الواضح أن بعض القيادات (الكردية) التاريخية، ناضلت في سبيل القضية الكردية، لكنها في كل مرة تقع في مطبات تنعكس (وبالاً) على الأكراد أنفسهم، ذلك أن هؤلاء كانوا يسعون دائماً للاستعانة بالأجنبي، ويحاولون اللعب على الحبال من خلال محاولة الاستفادة من الخلافات والتناقضات الدولية والإقليمية، ومع فقدان (البوصلة) يفقد التوازن وتنهار القيم، ويصبح الوصول إلى الهدف هو الهدف الذي ترخص دونه جميع القيم وتهدر في سبيله دماء الناس الأبرياء، ويضرب عرض الحائط بحقوق الآخرين، بل ووجودهم، فلا أحد (غيرنا) (وكل ما عدانا، متعصب وفاشي) و(الأرض لنا) ونحن الشعب الذي عانى على مرّ الزمن من الظلم والاضطهاد، وآن له أن يستريح. هذا هو لسان حال (بعض الأكراد) الذين للأسف أصبحوا ناطقين بلسان جميع الأكراد، بعد تغييبهم.

ولا أدل على ذلك، من الممارسات التي يقوم بها (القادة الأكراد) في ظل ما يسمّى (الحكم الذاتي) في علاقته بالناس، وفي معاملته لأفراد الشعب (من غير الأكراد). فالممارسات اليومية هي أقسى مما كانت (تتهم به) الدولة السورية، والمعاملة أقسى بكثير وأشد وحشية من المعاملة التي كانوا يتهمون بها رجال الأمن في الدولة. وفضلاً عن ذلك فإن مثالاً واحداً عن الممارسات (السلطوية) يعطي الفكرة الكاملة عن النوايا الخفيّة للطغمة النافذة في الإدارة الذاتية، ونعني بها إغلاق المدارس الحكومية ما لم تقبل بفرض منهاج مدرسي باللغة الكردية، يُنسف من خلاله تاريخ وقيم وجغرافية الوطن العربي السوري.

ويصرح المسؤولون في الإدارة الذاتية، أنهم لا يريدون الانفصال، وأنهم يريدون تحقيق (الفدرالية)، وإقرار حقوق (الشعب الكردي) وشكلوا (إدارتهم) بإشراك العرب من (العشائر والمسيحيين) في الإدارة.

إن هذا يناقض ما يجري على الأرض، فالواقع أنَّ جميع الممارسات اليومية لقواتهم وإدارتهم المدنية توحي بغير ذلك، ابتداء من الاستعانة (بالأجنبي) مروراً بوضع اليد على مؤسسات الدولة، وجباية الضرائب، وإجبار الشباب على الالتحاق بقواتهم المسلحة، وفرض برامج التدريس باللغة الكردية، وحتى معاملتهم (السيئة) للناس، في حياتهم اليومية، وتغيير أسماء البلدات والقرى.

وتجمع الأحزاب الكردية السورية على ترديد مطلبين:

الأول: الاعتراف الدستوري بالأكراد كقومية ثانية في سورية.

والثاني: الإدارة الذاتية لما تدعوه (المناطق الكردية).

هذا، إلى جانب المناداة بالحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية. وإذا كان من السهل الوصول إلى مفهوم للحقوق الاجتماعية والثقافية، فإنَّ مفهوم الحقوق السياسية بقي غامضاً وخاضعاً للتأويل والتفسيرات المتعددة، لذا تطرح الشعارات الغيبية، بقصد التمويه وتغطية الأهداف الحقيقية، التي بدأت تبرز من خلال الممارسات الفعلية، لما تسمّى (الإدارة الذاتية) التي وضعها حزب الاتحاد الديمقراطي (Pyd) المهيمن على أنها تهدف إلى (بناء مجتمع كردي جديد) يتجاوز النماذج الكلاسيكية للفيدرالية والكونفيدرالية والحكم والإدارة الذاتية.

حزب العمال الكردستاني (PKK) و انتقال أوجلان إلى سورية

في ثمانينيات القرن الماضي، ساءت العلاقات السورية-التركية، وكانت البداية عندما رعت الحكومة التركية الإخوان المسلمين في سورية، واستضافت الهاربين منهم، وبعد تأزم العلاقات بسبب تنفيذ تركيا لمجموعة من السدود على نهر الفرات، بحيث أثر ذلك في تدفق النهر باتجاه سورية (وتالياً العراق) وفشل المحاولات السورية والعراقية في محادثات تقاسم مياه النهر في إقناع تركيا بالتراجع عن مواقفها، في هذا الوقت تسلل عبد الله أوجلان مع بعض مناصريه إلى سورية، وقدمت له السلطات السورية التسهيلات اللازمة لبناء قواعده في الأوساط السورية الكردية، وفي مؤتمره الحزبي الأول في سورية (تموز/يوليو 1981) أعلن تحالفه مع (النظام الوطني التقدمي) في سورية[33].

وفي عام 1984، وبفضل التسهيلات المقدمة من السلطات السورية، استطاع أوجلان القيام بشن حرب عصابات منهجية ومنظمة داخل الأراضي التركية، ما أدى إلى قيام تركيا بعمليات عسكرية واسعة في المناطق الجبلية، شملت التوغل في المناطق الحدودية العراقية والإيرانية، وفي عام 1985 أقامت الحكومة التركية شبكة من الأسلاك الشائكة على طول الحدود مع سورية، لمنع مقاتلي الحزب من التسلل عبر الحدود، واستطاع الحزب تجنيد أعداد كبيرة من الأكراد السوريين، فضلاً عن مريديه من الأكراد الأتراك. وأصبحت القامشلي قاعدة الانطلاق والتسلل إلى الأراضي التركية عن طريق ماردين، كما تمكن الحزب من بناء قواعده في شمال العراق، فضلاً عن نشاطه في أوساط الأكراد في أوروبا.

وقد أصبح الحزب القوة الأساسية الحليفة للدولة السورية في الأوساط الكردية، وفي الجزيرة السورية بخاصّة، وبسبب الدور الذي أُعطي للحزب في الجزيرة، والمزايا التي كان يحصل عليها، بدأت العشائر العربية في الجزيرة تشعر بالغبن، نظراً للتمييز الواضح في المعاملة، ذلك من قبل الأجهزة الأمنية. وفي الوقت ذاته كانت المعاملة التي تتم فيها العلاقة بين الحزب والسلطات السورية والمواقف الثورية للحزب دافعاً قوياً للشباب السوري (الكردي) للانهار بما يحققه الحزب من إنجازات، والانضمام إليه، تحديداً بعد الخيبة التي سادت من الأحزاب الكردية التقليدية. وقد أدى ذلك إلى

[33] تشكل حزب العمال الكردستاني (PKK) في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، برئاسة عبد الله أوجلان وطليعة من خريجي كلية العلوم السياسية في جامعة أنقرة، على خلفية المذابح التي تعرض لها الأكراد في الشرق، ومع احتدام الصراع بين اليمين واليسار، وتصاعد أعمال العنف، تبنى الحزب الجديد توجهات الفكر الماركسي الماوي، وتعرضت كوادره إلى حملة قاسية واعتقالات.

تفجير ثورة حداثة بين الشباب السوريين الأكراد، انضمت إليها جموع من النساء السوريات (الأكراد) في تفاعل ملموس بممارسة الحياة السياسية.

هذا، ومع تصاعد عمليات الحزب داخل تركيا، وتصاعد دوره في الحياة السياسية في الجزيرة السورية وعفرين، جرت محاولات تركية لإقناع السلطات السورية بالتخلي عن الحزب الأوجلاني، فقام رئيس الوزراء التركي (أوزال) بزيارة دمشق (تموز/يوليو 1987) وتوقيع بروتوكول تعاون اقتصادي وفني، هدف إلى (تمرير) كمية من مياه الفرات تزيد على 500 م3/ثا. بحيث تتعهد تركيا بأن تحافظ على معدل تدفق لا يقل عنها. وكانت تركيا تطالب سورية مقابل حل مسألة المياه، بـ(اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع أنشطة الجماعات والأفراد الذين يضمرون نية التخريب ضد أمن واستقرار البلدين).

هذا، وفضلاً عن المسألة الأمنية، فقد كانت تركيا تريد اعترافاً رسمياً بضم لواء اسكندرون إلى تركيا، وعندما بدأت تركيا تماطل في تنفيذ تعهداتها (المائية) استمرت سورية بسياستها الداعمة للحركة الكردية في تركيا. كما شرعت في تنفيذ سد العاصي والذي يصب في البحر عبر الأراضي التي تحتلها تركيا، ولم تقبل مقارنة السدود التي تقيمها تركيا على الفرات، بسد العاصي، لأن ذلك يعني اعترافاً رسمياً بسيادة تركيا على أراضي لواء اسكندرون، وبالتالي فقد رفضت سورية حسبان العاصي نهراً دولياً. وقد تفاقم الخلاف السوري التركي عام 1990، عندما حجبت تركيا مياه نهر الفرات لمدة شهر لغرض ملء سد أتاتورك، ما أدى إلى انخفاض مستوى المياه بمقدار ثلاثة أمتار في بحيرة الأسد، الأمر الذي أثر في تدفق مياه الشرب إلى حلب، وإلى تخفيض إنتاج الطاقة الكهربائية إلى أدنى المستويات.

وتوترت العلاقات من جديد بين سورية وتركيا، ما أدى إلى محاولة جديدة لنزع فتيل التوتر، بتوقيع اتفاق أمني سوري-تركي (1992/4/17) نصّ في إشارة إلى نشاط حزب العمال على اتخاذ التدابير[34] (تجاه منع العبور غير الشرعي على امتداد الحدود الوطنية) و(تطوير التدابير المتخذة لمنع إطلاق نار من دون مبرر على طول الحدود). ولكن سرعان ما تعطل هذا الاتفاق بعد مواصلة تركيا مشروعاتها المائية. وجرى تكرار ذلك بعد استئناف اللجان الفنية عملها حول تقاسم مياه الفرات، على إثر زيارة (ديميريل) لدمشق (كانون الثاني/يناير 1993) حيث تمحورت محادثاته في مسألتين: المياه وحزب العمال. وقد تنصلت تركيا عن تنفيذ تعهداتها في المسألة الأولى، ما أدى إلى المزيد من

[34] عقيل محفوض، **سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 266.

التوتر في العلاقات، وفي هذه المرحلة ساندت السلطات الأمنية السورية (الجبهة الشعبية لتحرير تركيا – فرع لواء اسكندرون) بهدف توجيه رسالة واضحة لتركيا، في مقابل تصريحات مسؤوليها العسكريين وتهديداتهم بضرب قواعد حزب العمال في البقاع، فسبّب ذلك عودة التوتر بين البلدين.

وبتنصُّل تركيا من توقيع اتفاق نهائي، وقعت اتفاقاً مع شركات أجنبية عدة عام 1995 لبناء سد (بيراجيك) الضخم على حدود أورفة-الرقة، كما صعدت (رئيسة الوزراء تشيلر) التوتر مع سورية وهي المعروفة بصداقتها لـ "إسرائيل" وعدائها للعرب.

وبعد تغييرات حكومية متعددة في تركيا، تصاعدت عمليات حزب العمال، وزاد التوتر والضغط على سورية، مرفقاً بتهديدات عسكرية ضد سورية. وفي ضوء واقع الأوضاع الدولية (تراجع الدور الروسي) وتخاذل الموقف العربي، وجدت سورية نفسها ضعيفة أمام تهديدات تركيا، فسارعت مصر للتوسط في مفاوضات قادت إلى إبعاد (أوجلان) عن سورية بالتفاهم معه، وتمخض ذلك عما بات يدعى (اتفاق أضنة) في كانون الأول/ديسمبر 1998 الذي انبثقت عنه لجنة أمنية سورية-تركية مشتركة تجتمع دورياً، وكلما دعت الحاجة، وبينما اعتقدت تركيا أنَّ ذلك الأمرَ (انتصارٌ لها) نظرت إليه سورية على أنه اتفاق أمنيّ (عادي)، وجرى تنفيذ إبعاد أوجلان باتفاق وتفهم من كلا الطرفين[35].

كان من أهم نتائج التحالف مع أوجلان، إحداث نهضة حقيقية في الوعي القومي (لدى أكراد سورية) بإعادة وضع (كردستان التركية) في صلبه، في مقابل إضعاف الأحزاب الكردية السورية التقليدية.

وكانت السلطات السورية، منذ عام 1970، تتوسع في العلاقة مع جميع الإثنيّات السورية، باتجاه مشاركتها الشعبية من خلال المجالس المحلية ومجلس الشعب، وفي هذا الإطار تم تمثيل (الأكراد) في هذه المجالس بوصفهم مواطنين سوريين، وليسوا (أكراداً). وفي المرحلة التي يمكن دعوتها بمرحلة التحالف مع حزب العمال الكردستاني في الجزيرة ومع الحركة الكردية في شمال العراق وتركيا تم تجنيس من يسمّون (أجانب الحسكة) بإبراز أية وثيقة ممكنة. ففي عام 1985 تم تجنيس نحو

[35] أبدى أوجلان تفهمه لقرار إبعاده من زاوية التغير في موازين القوى، وأصدر بياناً في 14 حزيران 2000 بعد وفاة الرئيس الراحل حافظ الأسد، وصفه فيه بالقائد قائلاً: «يجب تحويل تراث القائد حافظ الأسد إلى الديمقراطية والسلام». المرجع السابق، ص 250.

30 ألفاً من أجانب الحسكة، بموجب إبراز وثائق من أي نوع تثبت سوريتهم[36]. واعترف على نحو غير مباشر بعيد النيروز عام 1986، وحسبانه عطلة رسمية تحت اسم (عيد الأم) كما تم توسيع هامش المشاركة (الكردية) في مختلف المجالس.

وكان من أهم نتائج التحالف مع أوجلان، إحداث نهضة حقيقية في الوعي القومي (لدى أكراد سورية) بإعادة وضع (كردستان التركية) في صلبه، في مقابل إضعاف الأحزاب الكردية السورية التقليدية. فقد طرح (الأبوجيون) مسألة (تركية) أكراد سورية، كما لمّح أوجلان إلى فكرة إعادتهم إلى وطنهم (كردستان التركية)[37].

هذا، وبعد رحيل أوجلان من سورية، وإغلاق قواعده فيها، استمر الحزب بالعمل تحت اسم (الاتحاد الديمقراطي) كحزب كردي سوري، يدخل إلى المنافسة مع الأحزاب الكردية الأخرى، مستنداً إلى القاعدة الصلبة التي بناها عبد الله أوجلان، منخرطاً في العملية الاحتجاجية التي اندلعت في سورية عام 2011، حيث التحق القادة الأكراد من خلال المجلس الوطني الكردي بما تسمّى المعارضة السورية، في حين تحول حزب الاتحاد الديمقراطي للعمل العسكري والانخراط بالعملية السياسية الجارية في الجزيرة السورية تحت عنوان الإدارة الذاتية، بتشجيع من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة.

[36] محمد جمال باروت وآخرون، **اتجاهات التطور السكانية-المجالية-الاجتماعية-المؤسسية حتى عام 2025** (دمشق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة، 2007)، ص 402 وما بعد.

[37] عبد الله أوج آلان في: نبيل الملحم، **قائد وشعب: سبعة أيام مع آبو** (بيروت: دار الفارابي، 1999)، ص 168.

الدور الأمريكي التقسيمي الجديد والأكراد

وفي مطلع عام 2016، قام الموفد الرئاسي الأمريكي (ماكفورك) بزيارة المناطق التي يسيطر عليها الأكراد في الجزيرة، وكان قد سبقه باتصال مباشر مساعد وزير الخارجية الأمريكية (أنتوني بلينكن) مع صالح مسلم رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في ذلك الوقت.

هذا، ولزيارة (ماكفورك) أهمية خاصة من حيث الشكل والمضمون، فمن جهة كان ماكفورك موفداً رئاسياً، ثم إن طائرته حطت في مطار رميلان، وهذا المطار هو بقايا مطار زراعي قديم، قام الأمريكيون بتحديثه وإعداده كقاعدة عسكرية، وكان في استقباله أكرم حسو رئيس مقاطعة الجزيرة التابعة للإدارة الذاتية الكردية. وقام بمرافقته إلى عامودا وعين العرب رئيس حركة التجمع الديمقراطي (ألدار خليل)، وتم عقد اجتماعات مع (الحكومتين) المحليتين في تلك المناطق. كما عقد لقاءات مع القيادات العسكرية. وكان برفقة ماكفورك 17 شخصاً بينهم عسكريون أمريكيون وفرنسيون وبريطانيون[38].

ومثلت هذه الزيارة واللقاءات التي جرت، مرحلة جديدة من العلاقة مع الغرب بعامّة، والولايات المتحدة بخاصّة. وهي وإن جاءت تحت عنوان (محاربة إرهاب "داعش")، فإنها توحي بإعطاء غطاء دولي للأكراد ومشروعهم واعتراف الغرب بهم، وتأمين الدعم اللازم لتطلعاتهم القومية، من خلال دورهم المعترف به في المشروع الأمريكي التقسيمي لسورية.

إذا كان الخلاف الأمريكي-التركي، ظهر على أنه خلاف كبير في لحظة ما أو أنه سيقود إلى عو اقب وخيمة، فإنَّ إيجابيات ظهرت في هذه العلاقة الخلافية بين الدولتين الأطلسيتين، من خلال الاتفاق الأخير بينهما حول (منبج)

وقد حقق الانفتاح الأمريكي على (الأكراد) للولايات المتحدة الحصول على قوة محلية تغني عن (الاستقدام الكثيف للعسكريين الأمريكيين) فيكفيها هنا (القليل) إلى جانب التدخل الجوي تحت تسمية التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب.

[38] خورشيد دلي، "تركيا والانفتاح الأميركي على أكراد سورية: مصير مشروع المنطقة العازلة"، **جريدة الحياة اللندنية**، 9 شباط/فبراير 2016. http://bit.ly/2YqAgDT

كما تحقق للولايات المتحدة إقامة قواعد عسكرية ثابتة (وصلت إلى أكثر من عشرة) في شمال وشرق سورية، وصولاً إلى البادية السورية والحدود العراقية.

وأوجد للولايات المتحدة النواة الأساسية لمشروعها التقسيمي في سورية، فضلاً عما حققه من توازنات إقليمية ودولية ودعماً لما أصبحت تسمّى (المعارضة المعتدلة) لتحقيق نوع من التحالفات بين الأكراد والمعارضات المعتدلة استعداداً لمرحلة (ما بعد "داعش") على طريق التسوية السياسية من خلال الحل النهائي للأزمة السورية، وتصفية النظام القائم الذي هو الهدف الأساس لهذا الحراك السياسي العسكري بأكمله.

من زاوية أخرى، جاء هذا الانفتاح الأمريكي (بما فيه تزويد الأكراد بالسلاح والمستشارين العسكريين والدعم الجوي)، وأدى إلى حصول خلافات بين الولايات المتحدة وتركيا، فتركيا تعارض تزويد الأكراد بالسلاح، وتصر على وصف حزب الاتحاد الديمقراطي بالإرهاب.

وإذا كان الخلاف الأمريكي-التركي، ظهر على أنه خلاف كبير في لحظة ما أو أنه سيقود إلى عواقب وخيمة، فإنَّ إيجابيات ظهرت في هذه العلاقة الخلافية بين الدولتين الأطلسيتين، من خلال الاتفاق الأخير بينهما حول (منبج).

وإذا كان التوصل إلى هذا الاتفاق مفهوماً ضمن السياق العام للسياستين الأمريكية والتركية، فإنه يظل من غير المفهوم (أو بالأصح من غير الواضح) الموقف الروسي من السياسة التركية في شمال سورية.

وإذا كان الموقف السوري (الرسمي والشعبي) الرافض للوجود الأجنبي غير الشرعي في الأراضي السورية واضحاً ولا لبسَ فيه، فإن موقف حلفاء سورية يشوبه أحياناً بعض الغموض، تحديداً في ما يتعلق باحتلال تركيا لعفرين، والاتفاق الأخير بينها وبين الولايات المتحدة في منبج، وتصريحات المسؤولين الأتراك التي لا تخفي المطامع التركية في الأراضي السورية.

والمشروع الأمريكي التقسيمي، يحمل في ثناياه السمة الصهيونية، فقد كانت الصهيونية دائماً عنصر تقسيم في بلداننا العربية، فهي تعمل من أجل تعميق الانقسامات الدينية والطائفية والإثنيّة، وتلتقي في ذلك مع الغرب والولايات المتحدة، فالابتعادُ عن القومية العربية والعروبة الجامعة مطلبٌ صهيونيٌّ غربيٌّ دائماً، وفي عام 1910 تطلع المشروع الصهيوني إلى الاستيطان في الجزيرة الفراتية، ونظرت الصهيونية بعد حصول الانتداب الفرنسي إلى الجزيرة بحسبانها منطقة عذراء قابلة

للاستثمار من جهة، وصالحة لتوطين الفلاحين الفلسطينيين من جهة ثانية، وعادَ المشروع للظهور بقوة في مشروع (لجنة بيل) التقسيمي. وناقشت لجنة الترحيل الصهيونية في 1937/12/5 إمكان (إرسال أحد أعضائها إلى منطقة الجزيرة) لدراسة وجهة المرحّلين من الفلسطينيين وإمكانية إعادة توطينهم. وفي إطار البحث عن مكان ترحيل العرب الفلسطينيين خارج فلسطين، تداول الصهاينة إمكانية الترحيل إلى الجزيرة)[39].

وإذ عارضت الإدارة الفرنسية المشروع الصهيوني، إلا أن الحكم البريطاني-الفرنسي المشترك لسورية، تقبل البحث في مشروع (ترحيل العرب إلى سورية) ولا سيما إلى الجزيرة. فقد كانت بريطانيا (صاحبة وعد بلفور) تستعين طوال الحرب العالمية الثانية بالحركة الصهيونية، بينما رفض (ديغول) ما عرضته عليه الحركة الصهيونية في الحرب للمساعدة ضد قوات (فيشي) في سورية ولبنان. وكان ينظر إلى ما تقدمه الحركة الصهيونية على أنه مشبوه، وواصل الانتداب نظرته السلبية تجاه الحركة الصهيونية[40].

بعد حرب 1948، ظهرت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وبرزت خطة الترانسفير الإسرائيلية، كحل نهائي لمشكلة الفلسطينيين بتسهيل توطينهم في خارج "إسرائيل"، حيث كانت الخطة تركز على قدرة سورية والعراق على استيعابهم. وقامت الإدارة الأمريكية التي كانت على علاقة ودية مع قادة الاستقلال السوري، بسبب دورها في دعم الاستقلال (!!) وعدم السماح لفرنسا بالبقاء، بتقديم خطة "إسرائيل" لترحيل وتوطين اللاجئين الفلسطينيين، إلى الحكومة السورية عام 1948، على أنها أفكار أمريكية. وقد قام بتقديمها مساعد وزير الخارجية الأمريكي جورج مانجي، وقد تزامن ذلك مع بدء الاتصالات لتنسيق العمل من أجل القيام بالانقلاب العسكري الأول في سورية بقيادة (حسني الزعيم)[41]. وفي ظل الأزمة الوزارية والاضطرابات السائدة، لم تتمكن حكومة مردم بك أن تبت بالطلبات الأمريكية، وبدأت قضية توطين اللاجئين تتحول إلى أولوية أمريكية رسمية عموماً لدى الإدارة الأمريكية وتكتسب صدارة لدى ترومان شخصياً. فقد أغرت الولايات المتحدة حسني الزعيم

---

[39] نور الدين مصالحة، **طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882-1948** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992)، ص 68 وما بعد.

[40] إيان بلاك وبني موريس، **الحروب السرية للمخابرات الإسرائيلية**، ترجمة: إلياس فرحات (بيروت: دار الحرف العربي، 1998)، ص 35.

[41] مايلز كوبلاند، **لعبة الأمم**، ترجمة: مروان خير (القاهرة: دار الصادق، 1970)، ص 73 و97. وقد أيدت الوثائق الأمريكية المفرج عنها بعد ذلك، صحة الرواية عن دور الولايات المتحدة بالانقلاب العسكري.

بالسير قدماً في توطين اللاجئين الفلسطينيين، وكان ترومان يقول: إنه سيجعل من منطقة ما بين النهرين فردوساً في الدنيا لقاء تقديم قرضٍ (سخيٍّ) لسورية.

وفي عام 1951، وصل الأمين العام للأمم المتحدة (تريغفي لي) إلى دمشق حاملاً معه ما أبلغه إياه عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية، من أن حكومات الأردن وسورية ولبنان وافقت على توطين اللاجئين[42]. وقدمت الولايات المتحدة في ضوء التفاهمات 50 مليون دولار من خلال مشروع (النقطة الرابعة) لتوطين اللاجئين لدول المنطقة، و40 مليون دولار من الدول العربية و"إسرائيل" للتسلح والدفاع عن الديمقراطية.

وفي منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، حاول الشيشكلي تنفيذ مشروع إنمائي شامل، لقاء تمويل أمريكي ويتضمن المشروع توطين الفلسطينيين. وفي معرض تنفيذ وعود أمريكا التي ترددت في تلبية مطالب الشيشكلي العسكرية، ووصلت العلاقة بين الشيشكلي وأمريكا إلى حافة الأزمة في لقائه مع المبعوث الأمريكي (جونسون) حين رفض الشيشكلي أي تعاون مع مشروع جونسون وتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الجزيرة ومشروعات الري الأخرى، ما لم تزود الولايات المتحدة سورية بالأسلحة. وفي الحقيقة فإن الولايات المتحدة تسعى لأكثر من ذلك في ما يتعلق بسورية وتوجهاتها القومية العربية، فعندما تأكد لها، بعد سقوط الشيشكلي وقيام نظام ديمقراطي تقدمي، أن سورية أصبحت من دول عدم الانحياز، وأن موقفها سلبي من "إسرائيل" وحلف بغداد ومشروع آيزنهاور، بعد أن تأكد لها ذلك، عملت على تقويض جهود سورية التنموية والتحررية والوحدوية، ذات النزعة اليسارية المستقلة، بهدف إضعاف الدولة السورية وصرفها عن دورها في دعم المقاومة ودعم حقوق الشعب الفلسطيني، وشجعت "إسرائيل" في عدوانها المستمر على البلدان العربية، وبقيت قضية اللاجئين دون حلّ حتى يومنا هذا.

[42] أكرم الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ج 2، 2000)، ص 1355.

خاتمة

لم تكن هذه الورقة مجرد بحث أكاديمي، وإنما هي أيضاً، تشكل موقفاً محذّراً لجميع الأطراف من السير قدماً في المشروع التقسيمي الأمريكي–الصهيوني، وتقدّم درساً لأطراف كرديّة معيّنة يجنّبها الوقوع في الشِّرَاك مرة أخرى، بعد أن تعرّضت في مسيرتها القومية إلى نكسات وخيانات، وتلاعب في مشاعرها وآمالها من جميع الدول التي أوحت إليها بإمكانية قيام كيان (دولة) كردية مستقلة.

وفي الوقت الذي كنا نأمل فيه أن تقوم الدولة الكردية وفقاً لمعاهدة سيفر، أو نتيجة لوعود أخرى تلقاها بعض الأكراد من بعض الدول، فإننا نحذر من أوهام قيام مثل هذا الكيان على الأراضي السورية، كما هو مخطط له في مشروع فرنسا التقسيمي الإثني، أو كما أدخلت الصهيونية الأوهام في قلوب وعقول أكراد العراق، أو كما هو المشروع الأمريكي-الصهيوني التقسيمي الأخير.

ويبدو أن معاناتي الشخصية، ألقت بظلالها على بعض مواقع البحث، فقد ولدتُ في القامشلي، ونشأت فيها حتى نلت الشهادة المتوسطة في مدرستها الإعدادية، وكان في المدرسة زملاء من جميع الأطياف والانتماءات، وفي مرحلة النضوج، أي في النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي، كنا نخرج في المظاهرات سوياً ضد حلف بغداد وضد قرار آيزنهاور وضد النقطة الرابعة، وضد غلاء الخبز والكهرباء.

وقد أكملت دراستي الثانوية في دمشق، وحصلت على بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة القاهرة، وعندما عدت عام 1963، كانت ثورة آذار/مارس قد وقعت، وانخرطت في العمل الحزبي، وانتخبت أميناً لفرع حزب البعث العربي الاشتراكي في الجزيرة، وهنا واجهت أخطر مشكلة وهي (المشكلة الكردية). واستخدمت علاقاتي السابقة مع زملاء الدراسة، وعلاقات عائلتي بأطياف أهالي الجزيرة، وكان الزملاء والمعارف من الأكراد، يلحون علينا بالسؤال: لماذا تمنحون الأرمن والسريان والشركس حق تأسيس الجمعيات والنوادي والمدارس وتمنعوننا من ذلك، كما تمنعون علينا لغتنا الكردية.

وكانت إجابتنا هي لأنكم أصحاب (مشروع) أن مطالبكم الحقة، تصبح سلاحاً ماضياً عندما تقدم في إطار ما تدعونه (الدولة الكردية) مرفقاً بخارطة تقتطع أجزاء عزيزة علينا من أرضنا وإذ كنا نبدي تعاطفاً مع المطالب الثقافية والاجتماعية لهذه الفئة من المواطنين، فقد كنا نشرح لهم أن مسألة العروبة لا تعني إطلاقاً إقصاء أية فئة من فئات الشعب، وإن العروبة كما نفهمها تشكل

الحماية المرجعية للوطنية السورية، وهي ضد الفاشية وغير عنصرية. ثم ألا تتساءلون لماذا الغرب والصهيونية يكرهان القومية العربية؟

والواقع فإنَّ طرحنا هذا كان يلقى القبول لدى بعضهم، في حين كان يبدو بعضهم الآخر غير مقتنع، وكنا نتحدث في ما بيننا بأن الممارسات العملية القائمة على وحدة السوريين واحترام الجميع، والحياة السياسية النظيفة وصدق المعاملة وعدم التمييز وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإتاحة التمتع بشروط المواطنة، كل هذا سوف يحل المشكلة الكردية مع غيرها من المشكلات.

ومع ذلك، فقد حملنا معنا إلى المؤتمر القطري الأول (أيلول/سبتمبر 1963) طلباً بطرح الموضوع ومناقشته، وكان يمثل أمامنا المشروع الصهيوني بجميع أبعاده، عندما نسمع آراء المتطرفين من جميع الأطراف.

وقد أجابتنا القيادة القطرية، بعدم إمكانية طرح الأمر على المؤتمر، نظراً لضيق الوقت، ولأن هناك أموراً أكثر ضرورة للنقاش.

ولكني فوجئت بعد ذلك، بطرح أحد أعضاء قيادة الفرع لمشروع، قال إنه تقدم به إلى الحزب، وعندما اطلعت على المشروع وجدته مخالفاً لما كنا نتحدث عنه، ويمكن أن يكون هذا العضو قد تقدم به إلى مرجعه الوظيفي لا إلى الحزب، في حين أن بعض الإخوة الأكراد كانوا يتداولون المشروع على أنه مقدم من قيادة فرع الجزيرة (!!). وإلى دمشق حيث أقمت، لم تنقطع صلاتي بالأقارب والأصدقاء في الجزيرة، وكانوا ينقلون إليَّ حالة الاستياء لديهم ولدى قطاع واسع من المواطنين، من محاباة مؤسسات الدولة، وبخاصّة الأمنية للأكراد على حساب باقي المواطنين.

وربما أجبت عن ذلك في عرضي للعلاقة بين الدولة وحزب الاتحاد الديمقراطي وعبد الله أوجلان.

على أي حال، إنَّ (تورط) بعض الأكراد السوريين في المشروع الأمريكي الصهيوني، سيكون وبالاً على الأكراد أنفسهم فالولايات المتحدة، عبر تاريخها (القصير) كانت تبحث باستمرار عن مصالحها، وغالباً ما كانت ترمي بالمقاتلين معها في مزبلة التاريخ. والمشروع الأمريكي-الصهيوني للجزيرة السورية (وشرق الفرات) هو نسخة مطورة للمشروع الفرنسي في ثلاثينيات القرن الماضي، وقد تخلت عنه فرنسا بعد اتفاقها مع تركيا، كما أن الولايات المتحدة ستتخلى عن مشروعها بعد اتفاقها مع تركيا، وتبدو طلائع ذلك في الاتفاق بشأن (منبج) وقبله في احتلال تركيا لعفرين، ولا يعني تخلي الولايات

المتحدة عن مشروعها (الكردي) تخليها عن مصالحها، بل يعني هذا أن التخلي عن (الأكراد) هو جزء من مسيرتها الشاملة في المنطقة، تنفيذاً لمشروعها الأصلي (الشرق الأوسط الكبير).

هذا، وبعد أن وضعت الولايات المتحدة يدها على الموارد النفطية والمساحات الواسعة من الأراضي الزراعية، وأقامت القواعد العسكرية فيها، سوف تتفتح أمامها أبواب جديدة، وسوف تكتشف إمكانات أخرى لتعزيز خطتها الأساسية الهادفة إلى تقويض أركان الدولة الوطنية في سورية، وإقامة علاقات ونسج مصالح مع دول الإقليم والنظام الدولي قد لا يكون (للأكراد) أي دور فيها.

ثمة أمر آخر، تعلمناه من التاريخ، ولم يدركه إخواننا الأكراد، أنَّ الولايات المتحدة تتعامل مع من يقبل التعامل معها، بمنطق الأجير، التابع. وهي مستعدة في أيّ وقت للتخلي عنه.

ذكرت في متن البحث، مقولة ماركس: التاريخ يعيد نفسه، في المرة الأولى كمأساة وفي الثانية كمهزلة، وأضفت من عندي وفي المرة الثالثة (ككارثة).

ولا نريد لأي مكون من مكونات شعبنا أن يعيش كارثة أخرى، فوق ما نعيشه من كوارث.

المراجع

الكتب

1. أرسلان، عادل. **مذكرات الأمير عادل أرسلان**. بيروت: الدار التقدمية للنشر، ج 3، 1983.
2. باروت، محمد جمال. **التكوين التاريخي الحديث للجزيرة السورية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
3. بلاك، إيان، يني موريس. **الحروب السرية للمخابرات الإسرائيلية**. ترجمة: إلياس فرحات. بيروت: دار الحرف العربي، 1998.
4. بيكودو، نادين. **عشر سنوات هزت الشرق الأوسط**. ترجمة: عبد الهادي عباس. دمشق: دار الأنصار، 1996.
5. الجميل، سيار. **العثمانيون وتكوين العرب الحديث**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية 1989.
6. حنا، عبد الله. **ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي ونضالهم في القطر العربي السوري**. دمشق: الاتحاد العام للفلاحين ودار البعث للطباعة والنشر، ج 4، 1986.
7. الحوراني، أكرم. **مذكرات أكرم الحوراني**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ج 2، 2000.
8. خصباك، شاكر. **الأكراد: دراسة جغرافية أثنوغرافية**. بيروت: الدار العربية للدراسات، 2005.
9. خوري، فيليب. **سورية والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920-1945**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997.
10. درويش، عبد الحميد. **أضواء على الحركة الكردية في سورية: أحداث فترة 1956-1983**. [د.م]: [د.ن]، 2000.
11. زازا، نور الدين. **حياتي الكوردية أو صرخة الشعب الكوردي**. ترجمة: روني محمد دملي. أربيل: 2001.
12. زكي، محمد أمين. **خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن**. القاهرة: مطبعة السعادة، 1939.
13. سايكس، مارك. **القبائل الكردية في الإمبراطورية العثمانية**. ترجمة: خليل علي مراد. دمشق: دار الزمان، 2007.

14. سيدا، عبد الباسط. **المسألة الكردية في سورية: فصول منسية عن معاناة مستمرة**. أبسالا، السويد: مطبعة نينا، 2003.

15. عباس، عبد الهادي. **الأرض والإصلاح الزراعي في سورية**. دمشق: دار اليقظة، 1962.

16. علي، محمد كرد. **المذكرات**. دمشق: مطبعة الترقي، ج 2، 1948.

17. كوبلاند، مايلز. **لعبة الأمم**. ترجمة: مروان خير. القاهرة: دار الصادق، 1970.

18. كوثراني، وجيه. **بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين**. بيروت: معهد الإنماء العربي، 1980.

19. متري، طارق. **المسيحيون في المشرق العربي: قراءة في التاريخ المعاصر في المسيحية عبر تاريخها في المشرق**. تحرير: حبيب بدر وسعاد سليم وجوزيف أبو نهرا. بيروت: مجلس كنائس الشرق الأوسط، ط 2، 2002.

20. محفوض، عقيل. **سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

21. مصالحة، نور الدين. **طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882-1948**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992.

22. الملحم، نبيل. **قائد وشعب: سبعة أيام مع آبو**. بيروت: دار الفارابي، 1999.

المواقع الأخرى

1. باروت، محمد جمال وآخرون، **اتجاهات التطور السكانية-المجالية-الاجتماعية-المؤسسية حتى عام 2025**. دمشق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة، 2007.

2. دلي، خورشيد. "تركيا والانفتاح الأميركي على أكراد سورية: مصير مشروع المنطقة العازلة"، **جريدة الحياة اللندنية**، 9 شباط/فبراير 2016. http://bit.ly/2YqAgDT

3. العلوي، هادي. "أصل الأكراد والإيديولوجيا القومية: الأقليات في العالم العربي"، **المركز العربي للمعلومات**، العدد 10، أيار 1994.

مداد
مركز دمشق للأبحاث والدراسات
Damascus Center For Research and Studies

سورية – دمشق – مزة فيلات غربية – خلف بناء الاتصالات – شارع تشيلي – بناء الحلاق85

Damascus - syria
Tel: +963 116 114 776
Fax: +963 116 114 731

www.dcrs.sy
info@dcrs.sy